جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

رسالة ماجستير بعنوان :

أثر العامل الاقتصادي في العلاقات الأردنية الكويتية ٢٠٠٥-٢٠١٧

The Impact of the Economic Factor in Jordanian - Kuwaiti Relations 2005-2017

إعداد الطالب

مشعل سعد مانع العنزي

إشراف الدكتور

صايل السرحان

الفصل الدراسي الثاني

٢٠١٨

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

"أثر العامل الاقتصادي في العلاقات الأردنية الكويتية (٢٠٠٥-٢٠١٧)"

إعداد : مشعل سعد مانع العنزي

المشرف : الدكتور صايل السرحان

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم	التوقيع
الدكتور : صايل السرحان	----------
الدكتور :	----------
الدكتور :	----------
الدكتور:	----------

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في معهد بيت الحكمة : قسم العلوم السياسية في جامعة آل البيت

نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ / / ٢٠١٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التفويض

أنا الطالب مشعل سعد مانع العنزي ، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع :

التاريخ :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإقرار والتزام بأنظمة وتعليمات جامعة آل البيت

أنا الطالب : مشعل سعد مانع العنزي

التخصص : علوم سياسية الكلية : معهد بيت الحكمة القسم : العلوم السياسية

أقر بأنني قد ألتزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان :

"أثر العامل الاقتصادي في العلاقات الأردنية الكويتية ٢٠٠٥-٢٠١٧"

التوقيع :

التاريخ:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى المشعل والقدوة التي أنارت لنا طريق العلم والتعلم ، والى من كان نبراسا نسير على خطاه ، إلى والدنا الذي زرع بقلوبنا حب البحث والتطوير والسعي إلى كل ما هو يفيد مجتمعنا للارتقاء به والنهوض

إلى أمير الإنسانية صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظة الله ورعاة

إلى ذوي الفضل الأول ، إلى من ربياني صغيراً على الدين والأخلاق الحسنة أبي وأمي حفظهم الله ورعاهم

إلى قدوتي وحبيبي إلى روح أخي الغالي مبارك سعد العنزي رحمة الله وغفر له وأدخله فسيح جناته

إلى صديقي المخلص والذي كان معي في كل خطوات الدراسة وحريص جداً بأن يراني في أعلى المراتب ، إلى الأستاذ نبيل منصور

إلى من علمتني أ ، ب سياسة ، إلى من أفهمتني كيف تُمسك العصا لأستطيع أن أوازن بين الأمور دون أن أنجرف وراء أي استفزاز إلى من كانت معي منذ اليوم الأول لدراستي وأمدتني بخبرتها وثقافتها إلى أستاذة العلوم السياسية وأستاذتي هدى الكريباني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن سار على دربه إلى يوم الدين أما بعد ،،

انطلاقا من قوله تعالى: وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ، وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ (إبراهيم ٧).

وقوله سيدنا وحبيبنا ومعلمنا محمد صلى الله عليه وسلم(من لا يشكر الناس لا يشكر الله)

فإنني أتقدم بوافر الشكر وعظيم التقدير إلى أستاذنا القدير الدكتور : صايل السرحان دكتور..... في جامعة آل البيت في المملكة الأردنية الهاشمية

الذي تفضل علي بقبول الإشراف على هذه الدراسة وقد تشرفت بإشرافه ، حيث لم يتوانى في تقديم التوجيهات المثمرة والمراجعة المستمرة وكل خطوه من خطوات الدراسة ، فجزاه الله عني كل خير.

كما يطيب لي أن أتقدم بالشكر والتقدير لجميع أساتذة قسم العلوم السياسة لجامعة آل البيت على ما بذلوه من جهد وعلى ما قدموه لنا من علم أثناء فترة دراستي في الجامعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

قرار لجنة المناقشة ..... ب
التفويض ..... ج
الإهداء ..... هـ
الشكر وتقدير ..... و
قائمة المحتويات ..... ز
قائمة الجداول ..... ط
الملخص باللغة العربية ..... ي
المقدمة ١
أولاً : أهمية الدراسة : ٢
ثانياً : أهداف الدراسة : ٢
ثالثاً : مشكلة الدراسة وأسئلتها : ٢
رابعاً : فروض الدراسة : ٣
خامساً : حدود الدراسة : ٣
سادساً : المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة : ٣
سابعاً: منهجية الدراسة : ٥
ثامناً : الدراسات السابقة : ٨
ما تختلف به هذه الدراسة عن الدراسات السابقة : ٩
الفصل الأول : العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية ١٠
المبحث الأول : مفهوم العوامل والإبعاد الاقتصادية في التفاعلات الدولية ١٠
المطلب الأول : مفهوم العوامل والإبعاد الاقتصادية : ١٠
المطلب الثاني : طبيعة التفاعلات الدولية في ضوء الإبعاد الاقتصادية ١٤
المبحث الثاني : العلاقات التبادلية بين البعد الاقتصادي والسياسي في العلاقات الدولية ١٨
المطلب الأول : أثر البعد الاقتصادي في توجيه السياسة الدولية ١٨
المطلب الثاني : العلاقات الاقتصادية الدولية في بعديها الصراعي والتعاوني ٢١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني : العلاقات الأردنية- الكويتية في ضوء العوامل الاقتصادية ٢٦
المبحث الأول : العوامل والإبعاد الاقتصادية في العلاقات الأردنية - الكويتية ٢٦
المطلب الأول : التبادلات التجارية وتوطين الاستثمارات بين الأردن – والكويت..... ٢٦
المطلب الثاني : المساعدات الاقتصادية الكويتية المقدمة للأردن خلال (٢٠٠٥- ٢٠١٧) ٣١
المبحث الثاني : انعكاس العامل الاقتصادي على العلاقات السياسية الأردنية – الكويتية ٣٥
المطلب الأول : مؤشرات التطور في العلاقة السياسية استناداً للبعد الاقتصادي:..... ٣٥
المطلب الثاني : مستويات التقارب في مواقف الدوليتين إزاء الأزمات الإقليمية..... ٣٩
المطلب الثالث : مستقبل العلاقات بين الدوليتين استناداً على العلاقات الاقتصادية ٤٢
الخاتمة ٤٤
أولاً : النتائج : ٤٤
ثانياً : التوصيات:..... ٤٥
قائمة المراجع ٤٦
أولاً : الكتب :..... ٤٦
ثانياً : الدوريات :..... ٤٧
ثالثاً : الرسائل الجامعية : ٤٧
رابعاً : الصحف :..... ٤٨
خامساً : المواقع الحكومية : ٤٩
خامساً : المراجع باللغة الانجليزية :..... ٤٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

التسلسل	موضوع الجدول	الصفحة
١	يبين أهم التبادلات السلعية بين الدولتين	٤٢
٢	أهم التطورات التي حصلت في العلاقات التجارية المتبادلة بين الدولتين	٤٥
٣	أهم الاتفاقيات والمذكرات بين الأردن ودولة الكويت بالمليون دولار	٤٦
٤	حجم المساعدات والمنح المقدمة من الكويت إلى الأردن	٤٩
٥	يوضح قيمة القروض المقدمة من الصندوق للأردن	٥١
٦	يوضح عدد السائحين الكويتيين للأردن	٥٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص باللغة العربية

تناولنا في هذه الدراسة موضوع " أثر العامل الاقتصادي في العلاقات الأردنية – الكويتية في الفترة ما بين ٢٠٠٥- ٢٠١٧م فقد اتبعت في هذه الدراسة المنهج الوظيفي في إطار العلاقات الدولية من خلال أصحاب هذا المنهج وتعريفه وكيف نستطيع أن نوظف هذا المنهج بهذه الدراسة ، فقد قسمنا هذه الرسالة إلى فصلين ، تناولنا في الفصل الأول العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية ، من خلال مفهوم العوامل والإبعاد الاقتصادية في التفاعلات الدولية والعلاقات التبادلية بين البعد الاقتصادي والسياسي في العلاقات الدولية.

وفي الفصل الثاني تناولنا العوامل والإبعاد الاقتصادية في العلاقات الأردنية الكويتية ، من العوامل والإبعاد الاقتصادية في العلاقات الأردنية الكويتية وانعكاس العامل الاقتصادي على العلاقات السياسية الأردنية – الكويتية .

وأخيراً خلصت الدراسة إلى أن العلاقات الأردنية – الكويتية في تطور ملحوظ من خلال الحكمة السياسية للقيادة السياسية بين الدولتين ، بحيث توصف هذه العلاقة بأنها من أقوى العلاقات العربية – العربية ، هذا أدى بدوره إلى تعزيز المصالح الاقتصادية المشتركة بين البلدين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة

اتسمت العلاقات الأردنية - الكويتية الاقتصادية بنوع من الجمود وخاصة في بداية السبعينيات وذلك بسبب الموقف الأردني من منظمة التحرير الفلسطينية ، بحيث اشترطت دولة الكويت على الحكومة الأردنية عودة العلاقات بينهم إلى طبيعتها مقابل المصالحة بين الحكومة الأردنية والمنظمة الفلسطينية.

أما العصر الذهبي للعلاقات الأردنية الكويتية فقد كانت في فترة الثمانينات بحيث وقفت الحكومة الأردنية مع الحكومة الكويتية ضد الاعتداءات الإيرانية على أراضيها ، أما في فترة التسعينات فقد كانت العلاقات الأردنية الكويتية تسودها نوع من قطع العلاقات بينهما نتيجة لموقف الأردني من غزو الجيش العراقي لدولة الكويت .

تحسنت العلاقات بين الدولتين عند تسلم الملك عبد الله الثاني مقاليد الحكم حيث قام ببناء علاقات قوية مع دولة الكويت وخاصة في الجانب الاقتصادي ، حيث تعتبر الكويت من أكبر الدول الداعمة للاقتصاد الوطني عبر المنح أو الإقراض من الصندوق الكويتي للتنمية.

لذلك أصبحت العلاقة بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الكويت تتميز بعلاقات اقتصادية وشراكات إستراتيجية يدعمها القيادات السياسية في هاتين الدوليتين ، حتى أصبحت هذه العلاقات أنموذجاً يحتذى بها في مجال العلاقات المشتركة السياسية والاقتصادية.

وقد قامت دولة الكويت بتقديم القروض والمنح الاقتصادية للأردن ، بحيث تعتبر دولة الكويت من أوائل الدول في مجلس التعاون الخليجي والتي قدمت المنح نظراً للعلاقات المتميزة بين الدولتين . بحيث أصبحت الاستثمارات الكويتية في الأردن من أكبر الاستثمارات في كافة القطاعات في الأردن لما يتميز به الأردن من استقرار أمني وسياسي مما دفع برجال الأعمال الكويتيين بالاستثمار داخل الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً : أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في جانبين علمي وجانب عملي :

- الجانب العلمي :

تكمن أهمية هذه الدراسة في الفائدة المتوقعة والتي تعود على العلاقات بين البلدين ، وعلى المهتمين في مجال الدراسات السياسية والباحثين ، وتتميز هذه الدراسة بما تناولته من موضوعات وما خرجت به من نتائج تساعدنا في فهم تطور وتحسن العلاقات الاقتصادية بين الأردن ودولة الكويت على مختلف الأصعدة .

- الجانب العملي:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على العامل الاقتصادي في العلاقات الأردنية الكويتية للاستفادة منها في تطور العلاقات بين البلدين ، واستعراض تفاعلات هذه العلاقات لكشف مواطن الخلل ومواقع التقدم بحيث يستفيد منها صناع القرار من ذلك لتوجيه سياستهم .

ثانياً : أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة التعرف على :

١. التعرف على أهمية العوامل الاقتصادية في العلاقات الدولية .
٢. بيان العوامل والإبعاد الاقتصادية في العلاقات الأردنية الكويتية .
٣. توضيح أثر العامل الاقتصادي على العلاقات الأردنية الكويتية في فترة الدراسة.

ثالثاً : مشكلة الدراسة وأسئلتها :

تعرضت العلاقات الأردنية - الكويتية عبر العصور إلى عدة توترات ، مما كان يؤدي إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بينهم وخاصة في فترة التسعينات ، أما في فترة تسلم جلالة الملك عبد الله الثاني لمقاليد الحكم اتسمت العلاقات بين الدولتين بالقوية والمتينة مما انعكس على الجانب الاقتصادي بين البلدين ، لذلك سنحاول الإجابة عن السؤال الرئيسي ما أثر العامل الاقتصادي على العلاقات الأردنية الكويتية في الفترة ٢٠٠٥- ٢٠١٧ "

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد تفرعت عن السؤال الرئيسي عدة أسئلة فرعية وهي :

١. ما هي أهمية العامل الاقتصادي في توجيه العلاقات السياسية بين الدولتين ؟
٢. ما هي العوامل والإبعاد الاقتصادية في العلاقات الأردنية الكويتية ؟
٣. ما هي أهم الاتفاقيات الاقتصادية بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الكويت في فترة الدراسة ؟

رابعاً : فروض الدراسة :

بناءً على موضوع الدراسة يمكن صياغة الفرضية التالية (هناك علاقة ارتباطيه إيجابية بين العامل الاقتصادي وتطور العلاقات بين الدولتين في الفترة ٢٠٠٥- ٢٠١٧ . لذلك يمكن صياغة الفروض الفرعية التالية :

١. كلما زادت عدد الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية وحجم الاستثمار بين الكويت والأردن زادت قوة العلاقات السياسية .
٢. يسهم حجم القروض والمنح والمساعدات التي تقدمها الكويت إلى الأردن في تقارب مخرجات سياستها الخارجية .

خامساً : حدود الدراسة :

لقد روعي أن تكون الفترة الزمنية للدراسة بين عامي ٢٠٠٥- ٢٠١٧م ، أما اختيار العام ٢٠٠٥ كبداية للفترة الزمنية للدراسة فلأن هذا العام شهد تطوراً في العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدوليتين . أما اختيار العام ٢٠١٧م لنهاية الفترة الزمنية للدراسة فلأن هذا العام هو التأريخ الذي يمكن التوقف عنده للحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بهذا الموضوع عند البدء في هذه الدراسة.

سادساً : المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة :

يبرز في هذه الدراسة المتغيران التاليان :

١. العامل الاقتصادي – متغير مستقل
٢. العلاقات الأردنية الكويتية – متغير تابع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفيما يلي تعريفاً اصطلاحاً وإجرائياً لكل من المتغيرين :

١. العامل الاقتصادي

أ. التعريف الاصطلاحي : وهي العلاقة المتبادلة على كافة المستويات الرسمية والغير رسمية في مجال التجارة الاعتمادات المتبادلة والاستثمارات (البرهان ، ٢٠١١ ، ص٢٢).

ب. التعريف الإجرائي

أمكن صياغة المؤشرات الكمية التالية للعامل الاقتصادي :

١. التبادل التجاري

٢. الاستثمار

٣. القروض والمنح والمساعدات

٢. المتغير التابع : (العلاقات الأردنية الكويتية)

أ. التعريف الاصطلاحي : وهي ظاهرة التفاعلات المتبادلة والمتداخلة الرسمية والغير رسمية بين الأردن والكويت (حقي ، ٢٠٠٣ ، ص١٤) .

ب. التعريف الإجرائي :

أمكن صياغة المؤشرات للعلاقات الأردنية الكويتية التي تخدم موضوع الدراسة بما يلي :

أ. اقتصادياً : وهو استغلال المحددات الإستراتيجية في مجال الاعتمادات المتبادلة والتجارة الدولية واستثماراتها (المجذوب ، ١٩٩٤ ، ص١٦) .

ب. سياسياً : وهو تحديد الاتجاهات التي قد بني عليها صاحب القرار في علاقاته المتبادلة بحيث تشكل طابعاً سلوكياً للعلاقة بين الدول .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سابعاً: منهجية الدراسة :

سوف يستخدم الباحث المنهج الوظيفي ومنهج صناع القرار في إطار العلاقات الدولية من خلال أصحاب هذا المنهج ومفهومه وكيفية توظيف المنهج في هذه الدراسة .

أولاً : المنهج الوظيفي :

- **رواد المنهج الوظيفي :**

لقد ابتكر "هارشون" (Harshones) المنهج الوظيفي وساعد في تطويره كل من "دوكلاس" و"جاكسون"، ويرى هؤلاء أن الجيوبولتكس ترتكز على تحليل القوة، وتحديد الوزن السياسي للدولة وتأثيره في النظام الدولي من خلال التركيب السياسي لها وبنيتها وخصائصها ومعطياتها طبيعياً وبشرياً واقتصادياً، وكذلك أهدافها وقيمها (أي كل ما يسهم في قوتها ويزيد أو يحد من ثقلها) إضافة إلى الاهتمام بسياستها واستراتيجيتها القومية لإثبات هويتها وشخصيتها السياسية وزيادة فاعتليها في السياسة الدولية(أخو أرشيدة ، ٢٠١٤ ، ص١٠).

- **مقومات المنهج :**

يقوم هذا المنهج على تحليل الدولة من خلال الوظائف التي تؤديها خاصة إذا توافرت عناصر الانسجام والتوافق والحيوية، وهذا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالناحية الإستراتيجية في إدارة السياسة الداخلية والخارجية فيما يتعلق بمصالح الدولة، وبناء عليه فإن المنهج الوظيفي يُعنى بدراسة العلاقات الدولية من حيث:(أخو أرشيدة ، ٢٠١٤ ،ص١١)

١- مناسبة موقع الدولة لتحقيق استقلالها وصيانته ورفاهيتها وتماسكها.

٢- تحقيق النطاق الإقليمي للدولة وإحداث قوة جذب لصيانة استقلالها.

٣- تحليل العلاقات الخارجية من حيث حدود الدولة ومياهها الإقليمية، وعلاقاتها الاقتصادية وتجارتها الدولية واستثماراتها، والتطور التقني، ومعرفة التوزيع والتركيب الجغرافي لهذه القضايا على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، وكيف يمكن أن يقود إلى تحليل السياسة الخارجية للدولة ويدفعها إلى ارتباطات دفاعية أو هجومية مع دول أخرى باعتبار أن المصالح هي العامل الرئيسي الذي يقود ويوجه الدول في المرحلة الحالية (متولي، ١٩٩١ ، ص٣٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- كيفية توظيف المنهج :

إن مقومات هذا المنهج تسهم بشكل فعال في إمكانية الربط بين متغيرات الدراسة وتتبعها، حيث تشكل الأردن من الناحية الجيوسياسية المكان المهم لتقاطع المصالح الدولية والعربية ، ولا يمكن دراسة العلاقات الأردنية – الكويتية دون سبر غور المكان (الموقع) لكلا الطرفين وارتباطه بالزمان والتاريخ، حيث يشكل الموقع تخوم مصالح الجانبين في النطاق العربي والغربية، خاصة وأن الميل نحو أي تغير سياسي أو عسكري أو اقتصادي أو تجاري يظل محكوماً بحقيقة اشتراك أطراف البحث في أهمية الموقع والمصالح.

ثانياً: منهج صنع القرار :

من أهم من أخذ بهذه النظرية ومن أبرز من كتب فيها هم ريتشارد سنايدر وجراهام اليسون ، ويقوم تعريف هذه النظرية على أنها : محاولة لتطوير صناعة صنع القرار للأنظمة السياسية عند دراستها للسياسة الخارجية من خلال وضع أهم الأسباب التي تؤثر في صنع القرار للسياسة الخارجية للدولة وعلاقاتها مع بعض .

فسنايدر يرى في عمليه صنع القرار عملية متتابعة المراحل وتشتمل على عدد من الأطراف المتفاعلين في بيئة قرارية معينة وهذه البيئة القرارية تضم الوحدات المسئولة عن عملية اتخاذ القرار الخارجي ، ويؤثر في الأطراف المتفاعلة عدد من العوامل مثل الدوافع ، ومجالات الخبرة والاختصاص ونمط الاتصالات المسيطر وطرق تفسير البيانات التي تتناول العناصر المختلفة للقرار (علي ، ٢٠٠٣، ص٣٤).

وفيما يلي أهم مقومات النظرية :

يشتمل البيئة الداخلية لأي مجتمع على العديد من العناصر منها السكان والمساحة والموارد الاقتصادية والموقع والثقافة والعادات والتقاليد والأحاسيس والهوية والسلوك ، أما فيما يتعلق بالبيئة الخارجية فإنها تشمل العوامل التي تكون خارج حدود البلد من الأفعال والردود لهذه الأفعال بالنسبة للدول الأخرى والمحيطات الخارجية والجغرافية والاقتصادية ، أما فيما يتعلق بالبيئة الاجتماعية والسلوكية فإنها تشتمل على توجهات نظم القيم في هذه المجتمعات والسمات التنظيمية الاجتماعية وصناعة الرأي العام ، ولذلك فإن عملية صنع القرارات تشتمل على جميع المعلومات المتدفقة والواضحة بحيث تكون دقيقة لصانعي القرار السياسي والدور والهدف الذي يجب تحقيقه (علي ، ٢٠٠٣، ص٣٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كيفية توظيف المنهج :

يساعد هذا المنهج في تفسير السياسة الخارجية لكل من دولة قطر والدول الخليجية ، من خلال تحليل عملية صنع القرارات السياسية الخارجية لهذه الدول من قبل القيادة السياسية فيها ، ومحاولة الربط بين دور القيادة السياسية وصنع السياسة الخارجية لهذه الدول والعوامل التي أثرت في صانع القرار ، ودفعته إلى اتخاذ سياسات إزاء النزعات فيما بين الأطراف المعنية بتلك النزاعات.

ثانياً : منهج النظم :

اعتمدت هذه الدراسة أيضاً على منهج النظم والذي يتمحور حول مفهوم النظام السياسي كوحدة للتحليل ، فالنظام السياسي يعبر عن حالة من التواصل بين أجزائه التي تتكون منها ، ويعتبر " ايستون " هو من أبرز من كتب في هذا المنهج ، فقد درس السلوك الخارجي للدولة وما هو مدى تأثرها بالسياسات الخارجية ، وبالتالي ما يمثله الموقف الدول من صناعة القرار والتي تعتمد عليه الدول في إطار العلاقات الخارجية مع الدول الأخرى وفي علاقاتها(Easton, 1996 ,30) .

ومن أهم مقولات المنهج ما يلي :

- المدخلات : وهي عبارة عن المطالب التي تنبع من البيئات الداخلية والإقليمية والدولية ، وأنه من خلال عملية تتم التحويل :عملية التفاعل لاستيعاب المطالب ، وبعد ذلك يتم تحويلها إلى المخرجات ، وهي التي تعنى بالتصور لصاحب القرار السياسي .
- المخرجات : وهي مدى الاستجابة العقلية أو المتوقعة ويعبر عنها بالقرار والموقف ، أي السلوك الفعلي للسياسة الخارجية ، أما عن التغذية الراجعة فإنها تتمثل بالانعكاسات وردود الفعل "تقويم المخرجات" لتعود مدخلات (Easton , 1996 ,34).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثامناً : الدراسات السابقة :

أمكن الإطلاع على عدد من الدراسات ذات الصلة بالموضوع وفيما يلي عرض موجز لهذه الدراسات :

١. دراسة (العرود ، راكز سالم، ٢٠١٧) بعنوان السياسة الخارجية الأردنية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي في عهد الملك عبد الله الثاني من ١٩٩٩- ٢٠٠٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة مؤتة ، ٢٠٠٧.

حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على السياسة الأردنية اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي ، في عهد جلالة الملك عبد الله الثاني عام ١٩٩٩- ٢٠٠٦ ، حيث وصفت هذه المرحلة امتداداً لمرحلة سابقة تأثرت بها العلاقات الأردنية الخليجية خلال هذه الفترة . وقد استخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، وقد خرجت هذه الدراسة بعدة نتائج كان من أبرزها أن السياسة الأردنية قد تأثرت بالعوامل الإقليمية والدولية خلال المرحلة الأولى ، حيث تميزت هذه الفترة بالجمود والفتور ، أما المرحلة الثانية فد تميزت هذه المرحلة بالمرحلة الذهبية نتيجة جهود الملك عبد الله الثاني من خلال زيارته المتكررة لدول مجلس التعاون الخليجي بحيث كانت العلاقات الاقتصادية هي الطاغية على هذه العلاقات المتميزة .

٢. دراسة (المطيري ، خالد خلف ، ٢٠١٧) بعنوان العلاقات السياسية الاقتصادية الكويتية الأردنية (٢٠٠٦-٢٠١٦) ، رسالة ماجستير ، جامعة آل البيت ، ٢٠١٧.

لقد هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين خلال الفترة الممتدة ٢٠٠٦- ٢٠١٦ ، وفد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوظيفي ونظرية اتخاذ القرار في السياسيات الخارجية . وخلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها : أن وجود حرص للقيادات السياسية على توفير أجواء قابلة للتعاون بين البلدين وأن العلاقات الأردنية الخليجية هي في مرحلة ممتازة في جميع القضايا العربية ، لذلك قامت العلاقات الأردنية الكويتية على الاحترام المتبادل والتنسيق والتعاون على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية .

٣. دراسة (الجداية ، سليمان ، ٢٠١٣) بعنوان العلاقات الأردنية الكويتية خلال الفترة ١٩٦١- ١٩٩٩، رسالة دكتوراه ، جامعة اليرموك ، ٢٠١٣.

تناولت هذه الدراسة العلاقات الأردنية الكويتية في الفترة المذكورة ، فقد تناول الباحث العلاقات السياسية بين البلدين كذلك تناول العلاقات الاقتصادية من حيث الاتفاقيات الموقعة بين البلدين والقروض والمساعدات المقدمة من دولة الكويت إلى المملكة الأردنية الهاشمية ، كذلك حجم التبادل التجاري بين البلدين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. دراسة (تربيل ، لاندرو ، ٢٠٠٨) بعنوان الأمن القومي الأردني ومستقبل الاستقرار بالشرق الأوسط ، معهد الدراسات الإستراتيجية الأمريكية .

وقد هدفت هذه الدراسة إلى عرض بسيط عن نشأة النظام السياسي في الأردن ونظام الحكم فيه ، كذلك استعرض التطورات السياسية على الساحة الأردنية ، واستعرض كذلك الدور الذي تلعبه المحددات الجغرافيا السياسية على مكانة الأردن السياسية في المنطقة .

٥. دراسة (العلاونة ، موسى محمد ، ٢٠٠٦) بعنوان أثر التعاون الاقتصادي العربي الثنائي على العلاقات السياسية الثنائية : دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية مع دول الجوار العربي من سنة ١٩٩٠- ٢٠٠٣م. ، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك ، ٢٠٠٦.

لقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر التعاون الاقتصادي العربي الثنائي على العلاقات السياسية الثنائية ، حيث اعتمد الباحث على المنهج التاريخي في متابعة التغيرات على طرأت على السياسة الخارجية معد دول الجوار وحالات التعاون الاقتصادي والاتفاقيات الموقعة بين المملكة الأردنية الهاشمية مع دول الجوار . وقد استندت الدراسة على متغيرين هما التعاون الاقتصادي العربي الثنائي كمتغير مستقل والعلاقات السياسية الثنائية كمتغير تابع .

٦. دراسة (الفارس ، تيسير ، ٢٠٠٣) بعنوان العلاقات الأردنية الكويتية : واقعها ومستقبلها ، عمان ، دار الوراقين ، ٢٠٠٣.

بحث فيه موقف الأردن في كل من محاولة عبد الكريم قاسم عام ١٩٦١ ومحاولة صدام حسين عام ١٩٩٠م في ضم الكويت إلى الأراضي العراقية ، وتحدث عن العلاقات الأردنية الكويتية فقط في الجانب الاقتصادي ، إذ اقتصرها في جدول يبين القروض المعقودة بين الصندوق الكويتي والأردن ، وجدل يبين الميزان التجاري بين الأردن والكويت من سنة ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٣م ، ثم بحث بالزيارات التي تمت من الجانب الأردني إلى الكويت بعد عودة العلاقات الأردنية الكويتية في عهد جلالة الملك عبد الله الثاني .

ما تختلف به هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

تمتاز هذه الدراسة بحداثتها ومن خلال الدور الكبير الذي تلعبه المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الكويت في المجال السياسي ومواقفه المشتركة في مختلف الأصعدة الدولية ، حيث تعتبر هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي تناولت العلاقات الاقتصادية وأثره على توجيه سياستها الخارجية بين الدولتين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول : العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية

يعتبر العامل الاقتصادي من الأمور المهمة في العلاقات الدولية بين الدول ، إذ يلعب هذا العامل دوراً مهماً في بناء تلك العلاقات ، وتعتبر الحجر الأساس للعلاقات الخارجية بين الدول ، لذلك ظهر في القرن الحالي مصطلح يسمى بالاقتصاد السياسي الدولي والذي استطاع جسر الفجوة التي كانت موجودة في مجالات العلاقات الدولية والعلاقات الاقتصادية .

سوف يتم في هذا الفصل تناول مفهوم العوامل والإبعاد الاقتصادية في التفاعلات الدولية في مبحثين :

المبحث الأول : مفهوم العوامل والإبعاد الاقتصادية في التفاعلات الدولية

المبحث الثاني : العلاقات التبادلية بين البعد الاقتصادي والسياسي في العلاقات الدولية

المبحث الأول : مفهوم العوامل والإبعاد الاقتصادية في التفاعلات الدولية

المطلب الأول : مفهوم العوامل والإبعاد الاقتصادية :

أولاً : الاقتصاد في إطار السياسة :

يعتبر علم السياسة هو العلم الذي يهتم بتحليل السياسة والذي يتعامل مع مفاهيم القوة أو الحكم أو السلطة في المجتمع ، ويعرف النظام السياسي بأنه نمط من العلاقات السياسية التي تتضمن القوة أو الحكم أو ممارسة السلطة أو النفوذ ، وغالباً ما تخضع السياسة لاعتبارات المصلحة وصراع المصالح ، وتوازن القوى سواء من طرف الدول أو من طرف الأفراد والجماعات (نعيم ، ١٩٨٩، ص١١) .

والسياسة بصفة عامة تعبر عن عالم متغير ومتناقض من الفوضى ، فالمدرسة الواقعية ترى أن العالم مبني على الفوضى الدولية ، وأن الخوف والقلق يساور الدول ومن ثم دافعت عن سياسات الإنفاق العسكري ، وهو ما يوصل إلى سياسة القوة ، أما الليبرالية فتعتبر أن العالم وأن كان مبني على الفوضى ، إلا أنه من الممكن التغلب على ذلك عن طريق الاعتماد للتبادل الدولي والمؤسسات الاقتصادية الدولية والتجارة الدولية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والسياسة كمفهوم لها جانبان : إيجابي وسلبي ، فهي تكون إيجابية إذا ما ساعدت على تحقيق التوازن في المصالح وخلق التقارب بين الجماعات المتناقضة وتسيير هذا التناقض بدون مضاعفات سلبية على مصالح المجموع العام ، وسلبية إذا ما خلقت التناقض بين المصالح المتضاربة وأدت إلى الصراع ، وبعراة أخرى فالسياسة كما عرفها البعض هي أداة تحقيق الأهداف والمصالح الاقتصادية (الرميحي ، ١٩٨٧، ص٢١١) .

أي أن علم الاقتصاد السياسي يتناول دراسة حاجات الإنسان الاقتصادية وطرائق إشباع هذه الحاجات (تحديد الحاجات ، خلق وإنتاج السلع لتلبية وإشباع الإنتاج) وهذا يتضمن موضوعات العمل ، ووسائل وأدوات العمل (وسائل الإنتاج) والعنصر البشري (قوة العمل) التي تستطيع أن تخلق السلع والخدمات لتقوم بتلبية وإشباع حاجات الإنسانية المادية والثقافية كما يدرس كيفية توزيع السلع والخدمات بين أفراد المجتمع (العبد الله ، ١٩٩٦، ص٣١).

أما الاقتصاد فهو العلم الذي يهتم بالموارد النادرة وكيفية توظيفها التوظيف الأمثل في العملية الإنتاجية ، من خلال عمليات الإنتاج وتوزيع السلع والخدمات ، فالاقتصاد كعلم يدرس الظواهر الاقتصادية ويقدم الحلول الكفيلة بتصحيحها

كذلك أهتم الاقتصاديون دائماً بالتفاعل بين السياسة ، بمعنى السلوك والمؤسسات السياسية من جهة ، ودوافع العاملين في المجال الاقتصادي المهتمين بمصالحهم الخاصة من جهة أخرى ، والملاحظ أن السياسيين في محاولتهم لتعظيم عوائدهم يمارسون تأثيراً على النظام الاقتصادي بأكمله من خلال السياسة المالية أو النقدية التي يتبنوها والتي تهدف في الأساس إلى إعادة انتخابهم مثلاً ، أو احتفاظهم بالسلطة والمركز والثروة(علي ، ١٩٩٦، ص١١٦) .

ونلاحظ مما سبق ، فإن علماء الاقتصاد والسياسة يدرسان نفس الموضوع ولكن بزوايا مختلفة ، فمثلاً الموارد الاقتصادية أو الميزانية الحكومية ، فرجل الاقتصاد سيكون مهتماً بصفة خاصة بالمشكلات المتعلقة بالندرة واستخدام الموارد الاقتصادية بالطريقة المثلى ، في حين أن عالم السياسة سوف يتعامل مع الموارد الاقتصادية من خلال المشكلات المرتبطة بتدعيم علاقات القوة أو الحكم أو السلطة (روبرت ، ١٩٩٣، ص١٤) ، وكذلك الميزانيات العامة الحكومية فوضعها وإقرارها يتضمنان عملية سياسية واقتصادية في آن واحد ، فالاقتصادي يهتم بكيفية التخصيص الأمثل للموارد المتاحة في حين يسعى السياسي إلى تخصيص الموارد بناءاً على القواعد الانتخابية ورغبات الجمهور .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن مفهوم الاقتصاد السياسي التقليدي ينظر إلى السياسة بنظرة شمولية بأبعادها المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، أما الاقتصاد السياسي الحديث فيتميز في تحليلاته للعلاقة بين الاقتصاد والسياسة من خلال تحليل الظاهرة السياسية بالاستناد إلى مفهوم العقلانية السائدة في التحليلات الاقتصادية ، كما أنه يتميز بالنظر بصورة جزئية تركز على إبراز الدور الحيادي للدولة ومدى الاهتمام بنشاطات جماعات المصالح في سعيها للحصول على تشريعات تخدم مصالحها عن طريق الأحزاب السياسية هذا فضلاً عن دراسته نماذج التصويت ومشاكل النماذج المؤسساتية كما تعكسها الديمقراطيات التعددية في المؤسسات الغربية (الغامدي ، ١٩٩٧، ص٩٣) .

وفي هذا المجال فإن الاختراق الاقتصادي لعلم السياسة كما يمثله اتجاه الاقتصاد السياسي الحديث ، قد أدى إلى تهميش الحلول السياسية للمشاكل السياسية والتركيز على الحلول الاقتصادية القائمة على الموازنة بين العائد المتوقع والتكلفة من منظور اقتصادي بحت (الغامدي ،١٩٩٧، ص٩٨) ، مما أدى إلى مهاجمته من قبل البعض باعتباره يحط من قدر العمليات السياسية لحساب العوامل الاقتصادية ، وتحدثوا عن ضرورة إتباع منطقين في تفسير مجريات الأحداث على الساحة العالمية وذلك بفضل السياسة الدولية عن الاقتصاد العالمي (تيلور ، ٢٠٠٢، ص١١٩) .

وعليه فإننا يمكننا القول بأن النظام السياسي في أي دولة هو الذي يضع الحدود ويرسم الهياكل الاقتصادية ويعين أهدافه وهذا يعني أن الكثير من وظائف أجهزة الدولة تخصص لرسم الخطط ووضع القوانين الاقتصادية والتنموية والاستثمارية ، ورغم أن النظام السياسي في الدولة هو الذي يضع ويحدد القرارات الاقتصادية إلا أن المتغيرات السياسية والاجتماعي في الدولة تحدد إلى حد كبير نوعية هذه القرارات ، فالنهج السياسي لأي دولة هو المحرك السياسي والرئيسي في تحديد نجاح أو فشل الاقتصاد في الدولة (العزام ، ص٤٥) ، وكذلك فإن النهج الاقتصادي القويم هو الذي يحقق مكانة الدولة في النسق الدولي والإقليمي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: الاقتصاد في العلاقات الدولية:

تلعب العوامل الاقتصادية دوراً كبيراً في العلاقات الدولية ، ولذلك فليس من قبيل المصادفة أن نجد أن أقوى دول العالم اليوم أو في الماضي هي أقواها اقتصادياً ، كما أنه ليس مجهولاً أن تاريخ العلاقات بين الأمم مليء بالمنازعات والأحداث المؤلمة التي حصلت عبر العصور المختلفة بدواعي اقتصادية ، مثل صراع من أجل الحصول على المواد الأولية ، والصراع من أجل الحصول على منافذ تجارية ، وصراع من أجل السيطرة على الأسواق ، والأمثلة على النزاعات لأسباب اقتصادية كثيرة سواء بالماضي أو الحاضر (منصور ، ١٩٩١، ص١٤٧) .

أن النظام الدولي يعكس النسبة بين قوة الدول وإرادتها في استثمار قوتها للدفاع عن مصالحها التي قد تتمثل فيما يحققه النظام الدولي لها، ومركزية القوة في النظام الدولي تعني وجود قوة عالمية- قطب أو أقطاب دولية- يرضى بها الجميع ويتفقوا معها لفرض النظام ، ومن هنا فإن النظام الدولي: هو نمط توزيع القوة الذي تقرره دول محددة، ومعنى ذلك أن هناك دولاً ليس لها علاقة مؤثرة بنمط توزيع القوة، ويجب أن نميز بين النظام الدولي كتوزيع قوة وبين نمط العلاقات داخل هذا النظام. فعلى سبيل المثال فإن نمط العلاقة بين قوى النظام الدولي حالياً هو متعدد بينما شكل النظام أحادي القطبية أي بمعنى آخر، فإنه مهما حصل في نمط العلاقات فإن ذلك لا يغير من توزيع القوة لأن توزيع القوة هو الذي يفرض أنماط العلاقات (أخو أرشيدة ، ٢٠١٤، ص٢٨).

ومن هنا فالاقتصاد يمثل عامل وحدة وتجمع ، فالدول الصغيرة مرغمة لكي تعيش فوق الأرض وتحت الشمس أن تتجمع وتتوحد ، ويلعب الاقتصاد هنا دوراً مؤسساً ، فالجماعة الاقتصادية الأوروبية استطاعت بفضل توحدها الاقتصادي أن نقطع أشواطاً في طريق توحيدها السياسي ، والاقتصاد يمثل أيضاً عامل تدخل ، فالدول الغنية اقتصادياً تتدخل يومياً في سياسات الدول الفقيرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولهذا السبب لا يمكننا أن ننسى مطالب الدول النامية المشروعة من أجل إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد أساسه التعاون وليس السيطرة أو الاستغلال ، يقوم على أساس السلم وليس الحرب وهدفه الأسمى توزيع الثروات العالمية توزيعاً عادلاً (منصور ، ١٩٩١، ص١٤٨).

لذلك يعُد الاقتصاد الأكثر تأثيراً في مجال العلاقات الدولية وفاعلية لما لها من تأثيرات مباشرة على حياة الأشخاص والدول ، فلذلك تصبح القوة الاقتصادية هي النسبة الأكثر من القدرة على تحقيق القدر الممكن من الاكتفاء الذاتي ، بالإضافة إلى استطاعة الدول على جلب المساعدات المالية والمعنوية لأصدقائها وبناء التحالفات مع أصدقائها . والقدرة الاقتصادية معناها قابلية الدولة في إدامة الاقتصاد القوي في السلم والحرب على حد السواء ، مع الاعتراف بأن الاعتماد المتبادل أصبح من أهم مميزات العولمة والعلاقات الدولية في الوقت الحالي (طشطوش ، ٢٠١٠، ص١٨) .

ولهذا يمكننا القول بأن العامل الاقتصادي يلعب دوراً مهماً في تحديد سياسات الدول ، بل أن المشكلات الأساسية الثلاث التي تحكم نهاية القرن العشرين (نزع السلاح – التنمية في دول العالم الثالث – الوفاق بين الشرق والغرب) تتضمن كلها إبعاداً اقتصادية .

المطلب الثاني : طبيعة التفاعلات الدولية في ضوء الإبعاد الاقتصادية

أولاً : التجاذب والاستقطاب في العلاقات الدولية

ينصرف الاستقطاب إلى تأثير الوحدات الخارجية على السياسيات الخارجية لوحدتين دوليتين إزاء بعضهما البعض ، فالسياسة الخارجية المصرية إزاء إسرائيل مثلاً لا تتحدد بالمسافة النسبية بين مصر وإسرائيل فقط ، ولكن أيضاً بنمط تدخل الولايات المتحدة الأمريكية ، كما أن السياسة الخارجية القطرية إزاء البحرين لا تتحدد فقط بالمسافة النسبية بين الدولتين ولكن بدور السعودية طرف ثالث وبانتمائهما إلى حلف واحد ، فقد تستطيع الوحدة الدولية الثالثة إن تؤثر إيجابياً أو سلبياً في نمط السياسات الخارجية لوحدتين الدوليتين الأولى والثانية تجاه بعضهما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبصفة عامة يلعب الطرف الثالث الخارجي واحداً من الدوريين التاليين (سليم ، ١٩٨٩، ص٣٥٠):

١. صورة الوساطة بين الأطراف المتنازعة بهدف التخفيف من حدة التوتر بينهما ، وهو الذي تقوم به التنظيمات الدولية بصفة عامة وبعض القوى الكبرى ، كوساطة الولايات المتحدة في النزاع التركي اليوناني .
٢. صورة التدخل في توجيه سياسات الطرفين عن طريق مدهما معاً أو مد أحدهما بالمعونة الاقتصادية والعسكرية والتأييد المعنوي بما يؤدي إلى التأثير في سياساتها الخارجية ، فعن طريق المعونة تستطيع الأطراف الخارجية أن تؤثر في إدراك الأطراف المتنازعة لقدرتها النسبية ، ومن ثم التأثير في سلوكها العدائي نحو بعضهما وبالتالي زيادة قدرة الأطراف الثالثة على التحكم في السلوك الخارجي للدول المتلقية للمعونة في اتجاه مصالح الطرف الثالث((Barringer, 1972.P115 .

بيد أن تأثير الطرف الثالث يعتمد على عوامل أخرى تتعدى قدرتها على التأثير سواء بالوساطة أو بالمعونة ، فالنزاع في الخمسينيات تأثر كثيراً بتدخلات الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق . بينما نجد أنه في نزاعات أخرى كالنزاع بين العرب وإسرائيل ليس هناك ثمة اتفاق عام بين الباحثين حول حقيقة حجم تأثير القوى العظمى في مسارها ، بينما يرى بعض الباحثين أن الصراع العربي الإسرائيلي قد تأثر تأثيراً بحكم المعونة الاقتصادية الأمريكية والسوفيتية لإسرائيل والعرب على التوالي((Isard, 1970. P348 .

وبصفة عامة يعتمد تأثير الطرف الثالث الخارجي على عدة متغيرات هي (سليم ، ١٩٩٨ ، ص٣٤١-٣٤٢) :

١. العلاقات بين الأطراف الثالثة

فتعاون الأطراف الثالثة يزيد من قدرتها على التأثير على السياسات الخارجية للوحدات المتنازعة بما في ذلك فرض تسوية عليها ، ولذلك فإن الصراعات الدولية التي تتميز بتعاون الأطراف الثالثة أو بحالة من الاستقطاب الأحادي أكثر ميلاً إلى التحرك نحو التسوية السلمية من تلك الصراعات التي تتميز بصراع بين الأطراف الثالثة ، أو بحالة من الاستقطاب الثنائي أو المتعدد ، وفي هذا الإطار فقد تمت تسوية العديد من المشكلات الدولية مثل انجولا عندما اتجه الاتحاد السوفيتي نحو التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية فرب نهاية الحرب الباردة (سليم ، ١٩٨٩، ص٣٥٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. نمط توزيع المقدرات بين الأطراف المحلية :

يتأثر نفوذ الأطراف الثالثة أيضاً بنمط توزيع المقدرات بين الأطراف المتنازعة ذاتها ، فإذا زاد مقدرات أحدى الوحدات الدولية المتنازعة زيادة كبيرة على حساب الوحدات الأخرى المتنازعة معها ، فإن ذلك يكسبها استقلالية معينة عن تأثير القوة العظمى المؤيدة لها ويشجعها بالتالي على تصعيد الأعمال العدائية ، ومن أمثلة ذلك النفوذ المستقل نسبياً لإسرائيل عن الولايات المتحدة الأمريكية بحكم اختلال ميزان القوى العربي الإسرائيلي لصالح إسرائيل (Isard, 1979.P72).

٣. حجم التأييد الذي يعطيه الطرف الثالث :

يزداد تأثير الأطراف الثالثة على السياسة الخارجية للإطراف المتنازعة كلما نجحت في تطوير شبكة كثيفة من العلاقات مع الأطراف المتنازعة بحيث تدرك الأخيرة أن قدرتها على حسم النزاع لصالحها يرتبط باستمرار علاقاتها مع الطرف الثالث ، أما إذا كان التأييد المادي الذي يعطيه الطرف الثالث للطرف المتنازع ضئيلاً بحيث يدرك الأخير أن هذا التأييد لن يمكنه من حسم النزاع (سليم ، ١٩٨٩، ص٣٥٣).

ويمكن إن تزيد الأطراف الثالثة من اعتماد الأطراف المتنازعة عليها عن طريق أدوات متعددة وهي (سليم ، ١٩٨٩،ص٢٥٣):

أ. المعونة العسكرية للطرف المتنازع

ب. التواجد العسكري في الطرف الثالث أما عن طريق المستشارين العسكريين أو قوات مسلحة .

ت. زيادة الارتباط السياسي للطرف المتنازع بالطرف الثالث عن طريق الدخول في معاهدات صداقة أو أحلاف سياسية أو عسكرية.

ث. المعونة الاقتصادية للأطراف المتنازعة .

ج. زيادة حجم الاعتماد الاقتصادي بين الطرفين بتكثيف حجم التبادل بين الطرفين بتكثيف حجم التبادل التجاري والاتصالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً : العامل الاقتصادي كأداة للقوة الناعمة :

هناك من يعرف القوة الناعمة باعتبارها القدرة على التأثير وجاذبية الأطراف المعنية إلى المسار الذي يخدم مصالح الدولة وكيانها باستخدام الموارد المادية والمعنوية بعيداً عن الإرغام والتهديد (القحطاني ، ٢٠١٠، ص٧١).

يمكن تعريف القوة الناعمة بأنها : " قدرة فاعل دولي على التأثير في فاعل أو فاعلين آخرين ، عبر ممارسته النفوذ عليه وإعادة تشكيل أولوياته دون الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية أو الاقتصادية (الحرب أو التهديد أو الحصار) وعبر القيم (الديمقراطية وحقوق الإنسان) والثقافة السياسية واستخدام الدبلوماسية الشعبية ووسائل الاتصال لتشكيل الرأي العام والمساهمة في عملية السلام وتعزيز التعاون الدولي أو الإقليمي أو المساعدات الاقتصادية ، بحيث يمكن القول إن القوة الناعمة هي القدرة على تغيير الاتجاه والقيم للأطراف الآخرين " (مكارم ، ٢٠١٠، ص٦٩) .

أما فيما يعلق بموارد القوة الناعمة في أي بلد فإنها تمكن في التالي (ناي ، ١٩٩١، ص٣٢-٣٨) :

1. **الثقافة : فهي مجموع القيم والممارسات التي تخلق معنى المجتمع ن فعندما تحتوي ثقافة بلد ما على قيم عالمية وتروج سياساتها قسماً ومصالح يشاركه فيها الآخرون فأنه يزيد من إمكانية حصوله على النتائج بسبب علاقاته التي يخلقها من الجاذبية .**
2. **السياسات الحكومية للبلد : إما أن تعزز قوته الناعمة أو تبددها ، ذلك أن السياسات المحلية والخارجية التي تبدو منافقة أو متغطرسة أو غير مبالية برأي الآخرين ، أو قائمة على معالجة ضيقة الأفق للمصالح الوطنية قد تتقوض القوة الناعمة .**
3. **السياسة الخارجية : فهي تؤثر تأثيراً قوياً على تفصيلات الآخرين ، فالحكومات يمكن أن تجذب الآخرين أو تنفرهم بتأثير المثل الذي تضربه .**

إن القوة الاقتصادية تتألف ما تملكه الدولة من موارد حيوية مادية (ماء ونفط) وموارد غير مادية (المعرفة) أو ما يسمى الأصول المعرفية أو المعنوية ، ويشكل هذا المعيار أداة الأساسية في ممارسة اللعبة السياسية الدولية ، وعماد قوة الدولة الحالية والمستقبلية ومحدد لسلوكها السياسي ، حيث إن دولاً كثيرة تربعت على عرش القوى العظمى عبر بروزها كقوة اقتصادية ، فالاقتصاد هو المحرك للسياسة لما يقوم به من دور كبير في عصرنا الحالي من أجل تحقيق أهداف الدولة وتحديد مصالحها في المسرح الدولي (مكارم ، ٢٠١٠، ص٤٠) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : العلاقات التبادلية بين البعد الاقتصادي والسياسي في العلاقات الدولية

المطلب الأول : أثر البعد الاقتصادي في توجيه السياسة الدولية

أولاً : مفهوم السياسة الدولية :

عرفت السياسة الدولية بأنها : " مجموع من السياسات الخارجية للدول في تفاعلاتهم المتبادلة بالإضافة إلى تبادلهم مع المنظومة الدولية والجماعات الاجتماعية من غير الدول ، وهذا يعني أن التفاعل السياسي يشمل جميع وحدات المجتمع الدولي وليس فقط الدول ومحصلة هذا التفاعل هو السياسة الدولية (طشطوش ، ٢٠١٠، ص١٦) .

فقد عرف " كينيث بولدنغ " النظام الدولي على الإبعاد السلوكية الناجمة عم عملية التفاعل بين وحدات سياسية ، فهو من وجهة نظره " مجموعة من الوحدات السلوكية المتفاعلة التي تسمى أمماً أو دولاً والتي يضاف إليها أحياناً بعض المنظمات فوق القومية كالأمم المتحدة ويمكن ان توصف كل وحدة من هذه الوحدات السلوكية بأنها مجموعة من المتغيرات التي يفترض وجود علاقات معينة فيما بينها " (. Boulding, 1963.P7).

أما مورتن كابلان فقد وصف النظام الدولي باعتباره : " مجموعة من المتغيرات المترابطة فيما بينها والمتميزة عن محيطها ، وتستند هذه المتغيرات على قواعد سلوكية تميز العلاقات القائمة على مجموعة من المتغيرات الفردية عن تجمع المتغيرات الخارجية (Morton, 1962. P12).

جملة التعريفات التي تقدمنا بذكرها تصف النظام السياسي الدولي وتعرفه باعتباره نظام حركة تفسر في إطاره كافة أحداث العلاقات الدولية ، وتنتظم فيه وحدات كيانيه تدخل مع بعضها البعض في عملية متصلة ومستمرة من التفاعلات تأخذ صيغة الفعل والاستجابة ، فالنظام يجسد أولاً وقبل كل شيء نسقاً من التفاعلات أو العلاقات تتميز بالوضوح والاستمرارية بين عناصر عدة تكون بمجموعها بنية النظام أو هيكليته .

وعادةَ تتميز السياسات الدولية بغيرها من السياسات بعنف الوسائل المستخدمة بحيث يرى البعض أن السياسات الدولية تشمل على جميع التفاعلات من سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية بين وحدات المجتمع الدولي ، فهي تصبح إذن حاصل لجميع السياسات الخارجية (الحمداني ، ٢٠٠٤، ص٤٣٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول أن مدرك النظام الدولي يؤشر ذلك الإطار الذي ينتظم فيه وحدات كيانيه يترتب على وجودها سلسلة متعاقبة من الأفعال وردود الأفعال ، والنظام الدولي بهذا المعنى يمثل هيكلاً بنيوياً تشكله وحدات متعددة (دول ، منظمات ، شركات متعددة الجنسية) تتفاعل وفق أنماط سلوكية منتظمة ترتب جملة نتائج سلبية كانت أم إيجابية بعضها على البعض الآخر من ناحية ، وعلى الإطار الذي تنتظم فيه من ناحية أخرى ، فمهموم النظام الدولي وعلى ضوء هذا التوصيف يعني أمران، الأول : نمط أو أنماط سائدة من التفاعلات بين الوحدات المختلفة المكونة لبنائه . ثانياً : أن هذه التفاعلات تعكس علاقات تأثير كل وحدة من وحدات النظام بعضها بالعض الآخر من ناحية ، وعلى النظام ذاته من ناحية أخرى (فهمي ، ١٩٩٧، ص١٧) .

وإذا كان الأدب السياسي قد استقر على أن النظام الدولي يمثل هيكلاً بنيوياً يضم وحدات سياسية تدخل مع بعضها في شبكة معقدة ومتداخلة من التفاعلات المتعددة الأغراض والمقاصد ، فإن هذا النظام يمكن أن تشتق منه أو تتفرع عنه أنظمة أخرى متعددة تعرف بالأنظمة الفرعية ، وهي الدول أعضاء النظام التي يشكل كل منها نظاماً قائماً ومتفاعلاً مع غيره على نحو منسق ومستمر ، وعلى هذا يندرج تحت النظام الدولي أنظمة فرعية تتشكل على أساس إقليمي تتحدد خصائصها في ضوء التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحدث بين وحدات متقاربة جغرافياً تربطها أهداف ومصالح مشتركة ، كنظام غرب أوروبا ونظام الشرق الأوسط والنظام الإقليمي العربي.

وعلى الرغم من أن النظام الدولي يضم وحدات سياسية هي الدول ، فثمة اتجاهاً يذهب إلى اعتبار أن النظام الدولي هو أكثر تعقيداً واتساعاً من أن نجعله مقتصراً عليها فقط ، وعلى ما يمكن أن يتمخض عن وجودها من تفاعلات ذات أنماط متعددة ، هذا الاتجاه يؤكد على الدور الذي تلعبه الوحدات الدولية الجديدة كالمنظمات الدولية الرسمية منها وغير الرسمية والشركات المتعددة الجنسية ، وهي جميعاً تمثل وحدات لا يمكن إغفال أثرها عند أي محاولة لتحليل السلوك الإنساني (سعيد ، ١٩٨٧، ص١٩).

ثانياً : العوامل الاقتصادية في توجيه السياسة الدولية :

يعتبر علم الاقتصاد في هذا الزمان هو أحد العناصر الأكثر أهمية وفعالية في التأثير في مجال العلاقات الدولية وأبرزها لما له من تأثير مباشر على حياة الأفراد والمؤسسات ، لا بل الدول ذاتها ، فالقوة الاقتصادية تعني نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي بالإضافة إلى قدرة الدولة على تقديم المساعدات المادية والمعنوية لأصدقائها عندما تدعو الحاجة ، لذلك فإن القدرة الاقتصادية تعني قابلية الدولة في إدامة الاقتصاد القوي في السلم والحرب على حد سواء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن من العوامل التي يبنى عليها العلاقات الدولية وكيفية تشكلها هو العامل الاقتصادي ، بحيث لا يستطيع أي مجتمع من المجتمعات النهوض والتقدم بدون تعاون دولي ، لذلك نلاحظ إن العلاقات الاقتصادية الدولية تقوم على التعاون والاعتماد المبادل بين هذه الدول لأنها هي الأداة الرئيسية في السياسة الخارجية لأي دولة (نبيل ، ٢٠١٢، ص٥٥) .

وإذا كانت السياسات الخارجية لمختلف الدول تستهدف سد النقص في اقتصادياتها من الموارد ، فإنها تعني كذلك بزيادة المخزون لديها من المواد والمنتجات اللازمة لها لتنمية قدراتها الحربية ، وحماية مصالحها الاقتصادية واستثماراتها في الدول الأجنبية وغير ذلك من الأغراض ذات الطابع الاقتصادي وذلك من خلال اتفاقيات التجارة والنظم المالية والدولية .

وللعامل الاقتصادي جوانب متعددة من التأثير في العلاقات الدولية مثل المساعدات والمنح والقروض التي تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة ، فهذا الجانب يجب عدم إغفاله من ناحية تأثره في العلاقات الدولية بين هذه الدول ، وفي هذا الإطار تقوم الدول العظمى والغنية بتقديم المساعدات والقروض للدول الأقل فقراً والدول النامية لمساعدتها في التنمية الاجتماعية وصولاً إلى تحسين نوعية حياة الإنسان في تلك الدول (طشطوش ، ٢٠١٠، ص١٩) .

ويمكن القول أنه كلما زاد الاعتماد الاقتصادي الدولي زاد ميل الدولة التابعة إلى أقلمة سياساتها الخارجية بما يوافق ومصالح الدول المتبوعة ، فهذه الدول تستعمل نفوذها الاقتصادي لكي تنتهج الدول التابعة سياسات خارجية مواتية لصالحها بحيث تصبح الاعتماد السياسي الخارجي هو الثمن الذي تدفعه الدول التابعة مقابل الحصول على المنافع الاقتصادية من الدول المتبوعة (سليم ، ١٩٩٨، ص٣٣٤).

أن هذه المساعدات لها تأثير كبير في إضفاء نوع من التأثير السياسي من قبل الدول الكبرى على الدول الفقيرة والتي تقدم لها المساعدات حتى تستطيع أن تحتل المكانة الدولية المؤثرة وتكون فاعلاً رئيسياً في العلاقات الدولية وهذا ما نلاحظه من خلال المساعدات الأمريكية للدول الفقيرة ، وتستخدم المساعدات الاقتصادية كوسيلة للضغط والتأثير على الدول المحتاجة لها من خلال التهديد بقطع هذه المساعدات ، وأيضاً المقاطعة الاقتصادية ومنع الاستيراد كذلك زيادة الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة من الدول المراد الضغط عليها حيث تغلق أسواقها أمام هذه البضائع مما ينعكس سلباً على الدول المصدرة (طشطوش ، ٢٠١٠، ص٢٠) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد برزت أهمية القوة الاقتصادية كعامل مؤثر في السياسة الخارجية بصفة خاصة خلال الحرب العربية الإسرائيلية الأخيرة سنة ١٩٧٣ ، فقد استخدمت الدول العربية النفطية سلاح البترول الذي يعد أثمن المنتجات في التجارة الدولية في الرد على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بدعم وتأييد إسرائيل وذلك بفرض حظر على تصدير البترول إليها وإلى الدول الأوروبية واليابان ، الأمر الذي أدى إلى وقوف زعماء هذه الدول آخر الأمر إلى جانب الحق العربي وإلى التنديد بالسياسة الإسرائيلية العدوانية (عبد البديع، ١٩٩٦، ص١٤٧).

وهكذا يمكننا القول بأن العامل الاقتصادي يلعب دوراً كبيراً وهاماً في تحديد سياسات الدول ، بل أن المشكلات الأساسية الثلاث التي تحكم نهاية القرن (نزع السلاح ، الوفاق بين الشرق والغرب ، التنمية في دول العالم الثالث) تتضمن كلها إبعاداً اقتصادية .

المطلب الثاني : العلاقات الاقتصادية الدولية في بعديها الصراعي والتعاوني

أولاً : أهم المدارس الفكرية التي تناولت العلاقات الاقتصادية السياسية:

تناولت ثلاث مدارس فكرية تاريخية الاقتصاد السياسي الدولي منذ القرن السدس عشر وحتى القرن العشرين وهي المدرسة التجارية والمدرسة الليبرالية والماركسية ، وقد ساهمت هذه المدارس الفكرية في تخصيص الاقتصاد السياسي بعد أن كان شاملاً نتيجة للمشاكل والظواهر الاقتصادية والسياسية .

الأول :المدرسة التجارية :

إن الأفكار الرئيسية التي تناولت دور الدولة في الاقتصاد وضرورة تدخل الدولة في الصناعات والتجارة ، تعود إلى مذهب التجاريين ، والتي ظهرت في بريطانيا في القرن السادس عشر ، وكان أساس آراء التجاريين عن التجارة الاعتقاد بثبات الثورة الإجمالية للعالم ، ومن فإن أي مكاسب مادية تحققها إحدى الدول تكون على حساب الأخرى ، وعندا طبق هذا الاعتقاد على التجارة الدولية فإن النتائج التي توصل إليها التجار انصرفت إلى عدم اعتراض سبيل التجارة بين الدول رغم أن ذلك لابد أن يكون خياراً ضاراً ببعض هذه الدول على الأقل ، وقد افترضوا على وجه الخصوص أن هذه الدول التي تستورد سلعاً أكثر مما تصدره إلى الخارج ستفقد اذهب وهما معيار الثروة في مقابل هذه السلع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالتالي سينخفض رصيدها من الثروة وعلاوة على ذلك ، فالحقيقة القائلة بأن الأمة التي ترغب أن تشارك في التجارة الدولية إذا توقعت كسباً مادياً تشير إلى احتمال الخسارة المادية للدولة التي تشاركها التجارة على اعتبار أن الثروة الإجمالية ثابتة للعالم (هندسون ، ١٩٨٧، ص٢٣) .

هكذا ذهب التجاريون إلى أن السياسة التجارية المناسبة للدولة تكون في السياسة التي تشجع الصادرات ولا تشجع الواردات والتي اعتبرتها المدرسة التجارية هي مقياس القوة للدولة ، أن المذهب التجاري دافع الرابطة بين القوة والثروة ومن ثم نادى بضرورة أن تنظم الدولة هياكل تجارتها الدولية على النحو الذي يعكس ويحقق تفوق الصادرات على الواردات في مجال التجارة الدولية كسبيل للحصول على أكبر كمية من المعادن النفسية ، وهو ما يعني أن الإجراءات التي تتخذها السلطة أو الحكومة هي التي يجب أن تحدد النشاط الاقتصادي التي بدوره يحدد الهياكل السياسية للدول ، أي أن هيكل العلاقات السياسية يتحدد بناءً على هيكل العلاقات الاقتصادية ، وهو ما يعني أن الاقتصاد تابع لمصالح الدولة ابتداءً من مصالح الرخاء الداخلي إلى مصالح الأمن الدولي (مصطفى ، ١٩٨٦، ص٢٣) .

الثاني : المدرسة الليبرالية :

ظهرت هذه المدرسة كردة فعل على المدرسة التجارية ، ولهذا نادت بعدم تدخل الدول من خلال الإجراءات السياسية التي تمس حرية التجارة ، أي فصل القوة عن السلطة أو فصل السياسة عن الاقتصاد ، ويتم ذلك من خلال التقسيم الدولي للعمل بين أطراف التبادل ومبدأ التخصيص في إنتاج السلع الذي يؤدي إلى تحقيق مصالح الجميع الفردية التي هي بالنهاية مصلحة للجميع ، وقد أظهر آدم سميت في كتابه ثروة الأمم أن الأهمية تكون للقوة على حساب السلطة إلا أنه رأى أن التناقض بين التنظيم السياسي وبين العقلانية الاقتصادية يجب أن يحسم لصالح العقلانية الاقتصادية وذلك بمنع التدخل عن طريق إجراءات سياسية ، أي حرية التجارة الدولية في ظل مبدأ التخصص وتقسيم العمل بين أطراف التبادل بما يحث مصلحة كل منهم (نعيم ، ص٢٠).

لقد انقسمت هذه المدرسة بين الكلاسيكية والمدرسة الألمانية التاريخية (هيغل) على أن السياسة هي مصدر العلاقات الاقتصادية ، في حين أكدت الليبرالية الكلاسيكية على أن متطلبات العلاقات الاقتصادية هي التي تحدد العلاقات السياسية . وخلال النصف الأول من القرن العشرين تعرض موضوع الاقتصاد السياسي الدولي إلى الإهمال نظراً للتطور العلمي في الاقتصاد والسياسة على نحو منفصل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهو ما ساهم إلى انقسام الاقتصاد السياسي الدولي إلى :

١. السياسات الدولية : حيث اهتم الباحثين في التأكيد على المواضيع العسكرية والسياسية على حساب المواضيع الاقتصادية التي اقتصرت على دراسة مدى التأثر الذي تحدثه الإبعاد الاقتصادية على السياسة الخارجية.
٢. الاقتصاديات الدولية : وقد اهتم الباحثين على أهمية العلاقات الاقتصادية وأهملوا فيها دور المتغيرات السياسية في التأثير على العمليات الاقتصادية الدولية (لطيف ، ٢٠١٤، ص ٤٣).

الثالث : المدرسة الماركسية :

تعتبر النظرية الماركسية الأكثر شهرة في مجال تفسير الصراعات والحرب الدولية والتي تعود إلى سنة ١٨٤٨م حيث اتخذت (من خلال تحليلات انجلز وماركس) مرتكزاً لها في تفسير التفاعل بين الاقتصاد والسياسة كحتمية تاريخية ، فنمط الإنتاج هو الذي يحدد الهيكل القومي للعلاقات السياسية ، واعتبرت المدرسة الماركسية أن التاريخ هو نتاج العملية الديالكتيكية للتناقض بين القوى الاقتصادية المتطورة وبين النظام الاجتماعي السياسي

وبين ماركس أن التاريخ الإنساني تطور خلال مجموعة من المراحل أو ما يطلق عليه أساليب الإنتاج (إقطاع ، رأسمالية ، شيوعية) وأن ذلك التطور يتأثر إلى درجة كبيرة بالتغيرات التدريجية المادية (قوى الإنتاج) ، كما يبين إن قوى الإنتاج في كل مرحلة هي المسئولة عن تشكيل العلاقات الإنتاجية لقوى الإنتاج وبخاصة البناء الطبقي للمجتمع والدولة

يعتقد ماركس إن مراحل الإقطاع والرأسمالية كانت تتميز بعلاقات إنتاجية قائمة على استغلال الطبقات الأخرى ، فالإقطاع هم قاعدة السلطة السياسية في عصر الإقطاع ، ثم بدأت الطبقة تواجه تحد من الطبقة التجارية والتي انبثقت قوتها من قطاع التجارة والصناعة ومن هذا الصدام انبثق النظام الجديد وهو الرأسمالية ، وأن المبرر الحقيقي لوجود الدولة في تلك الظروف الاستغلالية إنما كان لإضفاء الشرعية على ذلك الاستغلال ، ولتوفير عنصر الإكراه والإجبار الضروري للمحافظة على مصالح وامتيازات الطبقة المسيطرة وبخاصة في مواجهة الصراع الطبقي الناتج عن تطور ونمو القوى الاقتصادية ، فالأسس الاقتصادية للمجتمع قد كان لها أثراً كبيراً في طبيعة وبنية وأدوار العالم السياسي ، كما أن القوى الاقتصادية الناشئة تتحكم في طبيعة وشكل الصراع السياسي ، وماركس بهذا الوصف تبنى وجهة نظر اقتصادية صرفة للسياسة باعتبارها في الأساس انعكاساً أو وسيلة لقوى الإنتاج (لانكة ، ١٩٨٢، ص٨٥-٨٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً : أنواع المؤسسات الاقتصادية الدولية :

قبل أن تنتهي الحرب العالمية الثانية بدأ الحلفاء التفكير جدياً في أنشاء نظام دولي جديد ، بحيث يكون متفقاً مع تصوراتهم للعالم ما بعد نهاية الحرب العالمية ، كذلك بعد أن استخلاصهم العبر من الدروس الماضية وخاصة ما قد ترتب على نهاية الحرب الأولى من اضطرابات وعدم استقرار مما أدى إلى نشوب الحرب الثانية ، بحيث تضمن الإنشاء لهذا النظام العمل على الجانب الاقتصادي والسياسي (البيلاوي ، ١٩٩٣، ص٢٣) .

وقد تصاحب عملية النمو والتغيرات الهيكلية فترات متقطعة من التعاون والصراعات الاقتصادية ، حيث كان تاريخ الاقتصاد العالمي تاريخ حقب مدوية من الركود والحمائية والصراعات الوطنية ، وبالرغم من أن النظريات المرتبطة بالاقتصاد السياسي للتجارة والحماية مفيدة ، إلا أن تلك النظريات التي تشدد على جماعات المصالح وغيرها من العوامل الداخلية ليست سوى تفسيرات جزئية (غلين ، ٢٠٠٤، ص١٤٤-١٤٥).

من المنطلقات النظرية التي فسرت ظواهر الصراعات في العلاقات الدولية ما يلي:

1. **المدخل السيكولوجي : تركزت المتغيرات السيكولوجية لهذا المدخل في الاتجاهات التي تربط بين النزعة إلى العدوان وبين الطبيعة الإنسانية نفسها .**
2. **المدخل السياسي : تعتبر التحالفات السياسية الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها تطبيق سياسة توازن القوى ، وأي خلل في التطبيق يؤدي إلى عدم اتزان التوازن ، وبالتالي يقودنا إلى الصراع ، لذلك فالتحالف السياسي مبني على أساس المصالح والقوة والتحالفات الدولية ذات الدوافع المتعددة ، وقد يكون هناك تحالفات بين الدول على مقاومة التعاهدات السياسية التي تحدث داخل النظام الدولي ، مما يؤدي إلى حدوث التوت والصراعات حتى في نطاق العلاقات المتبادلة بين الأطراف المتحالفة نفسها (لطيف ، ٢٠١٤، ص٤٤-٤٥).**
3. **التكامل الاقتصادي : هو إيجاد إطار العلاقات الاقتصادية الدولية والمحاولة لإزالة المعيقات أمام التعاون الاقتصادي بين الدول ، بحيث تتكاثف الجهود بين هذه الدول في المجالات الاقتصادية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المطلوبة (أبو ستيت ، ٢٠٠٧، ص٧).**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن أشكال التكامل الاقتصادي ما يلي :

١. منظمة التجارة الحرة : تعد منظمة التجارة الحرة من أبسط أشكال التكامل ، وأول مرحلة من مراحل التحقيق التكامل الاقتصادي ، وتعني تحرير المبادلات التجارية بإلغاء الحواجز والقيود الجمركية وغير الجمركية أمام انتقال السلع والخدمات بين مجموعة الدول المكونة للمنطقة (نصار ، ١٩٨٥، ص٧٩) . وتتميز منطقة التجارة الحرة بإلغاء القيود المفروضة على التجارة في الداخل ، بحيث لا يصاحبه فرض رسوم جمركية متجانسة وغير ذلك من التنظيمات على التجارة مع البلاد الغير أعضاء في المنطقة ، وعلى غرار هذه النظرية نشأة منظمة التجارة العالمية WTO .

٢. الاتحاد الجمركي : يعد الاتحاد الجمركي صورة من صور التكامل ، حيث تصبح حركة السلع فيما بين الدول المتكاملة حرة من أية قيود جمركية أو إدارية ، ولكن هذه الدول تطبق تعرفه جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي ، أو ما يسمى الجدار الجمركي ، فالاتحاد الجمركي يعني تنسيق السياسات الخاصة بالتعرفة الجمركية على العلاقات التجارية مع الدول خارج نطاق الاتحاد ، وتضييق العقبات الجمركية أو إلغاءها في وجهة التجارة الداخلية بين دول التكتل ، على عكس منطقة التجارة الحرة ، التي تستند إلى إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية على العلاقات التجارية السلعية فيما بينها ، من دون إن يمتد ذلك إلى العلاقة الجمركية مع الدول خارج التكتل.

٣. وترتكز نظرية الاتحادات الجمركية على إن إقامة تكتل اقتصادي بين قطرين أو أكثر ، فضلاً عن كونه يشجع التبادل فيما بينها ، من شأنه أن يحقق أيضاً تخصيصاً عقلانياً للموارد ، ناهيك من الإفادة من وفورات الحجم ومن أثر المنافسة وتحفيز الاستثمار (مولة ، ٢٠٠٢، ص٢٤٧) ، وعلى هذا الأساس قامت منظمة (الجات) WTO السوق المشتركة : تعد السوق المشتركة أعلى درجات التكامل مقارنة مع سابقاتها ، حيث بالإضافة إلى حرية السلع بين الدول الأعضاء ، وإنشاء الاتحاد الجمركي يتم إلغاء القيود على انتقال عناصر الإنتاج ، كالعمل ورأس المال والتكنولوجيا بين الدول الأعضاء في السوق(عبد الحي ، ١٩٨٧، ص١٢٢-١٢٣) .

بالإضافة إلى حرية السلع فيما بين الدول الأعضاء وتطبيق تعرفه جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي ، فإنه يتم إلغاء القيود على حرجة عناصر الإنتاج فيما بين دول السوق ، وعلى ذلك تشكل الدول الأعضاء سوقاً موحدة يتم في إطارها انتقال السلع والأشخاص ، وكذلك رؤوس الأموال في حرية تامة ، ومن أمثلة ذلك السوق الأوروبية المشتركة ، فالأسواق المشتركة تعني أن أطراف التكتل الاقتصادي موافقون على إلغاء القيود في مواجهة بعضها ببعض ، فيما يتعلق بحركة رؤوس الأموال ، أو حركة الأيدي العاملة ، أو بناء المرافق والتسهيلات الخاصة بقطاع الخدمات (العفوري ،٢٠٠٠، ص٢٢٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني : العلاقات الأردنية- الكويتية في ضوء العوامل الاقتصادية

ساهم التطور الكبير في الأجواء السياسية الأخوية بين الأردن ودولة الكويت في الارتقاء بمستوى العلاقات الاقتصادية خاصة الاستثمارية منها، حيث أصبحت دولة الكويت من أهم الشركاء الرئيسيين للأردن فيما يتعلق بالاستثمار، فالاستثمارات الكويتية في صدارة الاستثمار العربي في الأردن، باستثمارات تزيد عن ١٣ مليار دولار بمختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية ذات القيمة المضافة العالية (الصناعة والنقل، والبنية التحتية والطاقة والخدمات اللوجستية والسياحة والقطاع المالي والتجاري وقطاع الاتصالات)، ومازال هناك العديد من الاستثمارات الكويتية مهتمة بأن يكون الأردن موئلا لها(سفارة المملكة الأردنية الهاشمية في دولة الكويت).

لذلك سنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : العوامل والإبعاد الاقتصادية في العلاقات الأردنية - الكويتية

المبحث الثاني : انعكاس العامل الاقتصادي على العلاقات السياسية الأردنية – الكويتية

المبحث الأول : العوامل والإبعاد الاقتصادية في العلاقات الأردنية - الكويتية

جاءت الاستثمارات الكويتية في الأردن في المرتبة الثانية بمبلغ تجاوز (١٣) مليار دولار أمريكي موزعة على عدة قطاعات مثل النقل والسياحة والبنوك والاتصالات (سفارة المملكة الأردنية الهاشمية في دولة الكويت).

لذلك سنبحث في المبحث العوامل والإبعاد الاقتصادية في العلاقات الأردنية – الكويتية من خلال مطلبين :

المطلب الأول : التبادلات التجارية وتوطين الاستثمارات بين الأردن – والكويت

المطلب الثاني : المساعدات الاقتصادية الكويتية المقدمة للأردن خلال (٢٠٠٥- ٢٠١٧)

المطلب الأول : التبادلات التجارية وتوطين الاستثمارات بين الأردن – والكويت

أولاً : حجم التبادل السلعي والاستثمارات المتبادلة :

ارتفع حجم التبادل السلعي بين الأردن ودولة الكويت من (٧٠) مليون دورا أمريكي عام ٢٠٠٥ إلى (٢٣١) دولار أمريكي عام في نهاية عام ٢٠١٦. لذلك سوف نتناول أهم التبادلات السلعية بين الأردن ودولة الكويت .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (١) يبين أهم التبادلات السلعية بين الدولتين

أهم الصادرات الأردنية للكويت	أهم المستوردات الأردنية من الكويت
المواد الغذائية، وصناعاتها (الحيوانات الحية، الخضار والفواكه)	النفط
المنتجات الكيماوية (الأدوية، مستحضرات التجميل)	مواد غذائية (ألبان، اسماك، مواد غذائية مصنعة)
منتجات ورقية للتعبئة والتغليف، الأثاث	منتجات كيميائية. منتجات زجاجية
آلات ومعدات كهربائية، وسائط نقل (مركبات)	منتجات بلاستيكية، منتجات ورقية

المصدر : من إعداد الباحث بالاستعانة بالمرجع (المطيري ، ٢٠١٦، ص٧٤)

من الملاحظ أن أهم الصادرات الأردنية إلى دولة الكويت كانت المواد الغذائية والحيوانات الحية والمنتجات الكيماوية والورقية والتغليف والآت والمعدات الكهربائية والخضار والفواكه ، أما أهم المستوردات الأردنية من دولة الكويت فكان النفط ، كذلك الألبان والأسماك والمنتجات الورقية والمنتجات البلاستيكية والزجاجية .

أما عن الاستثمارات الكويتية في الأردن فقد مكنت المملكة الأردنية الهاشمية خلال السنوات الماضية من توفير بيئة استثمارية حاضنة وبتميز للاستثمارات الكويتية، ساهمت في جذب العديد من المشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية، مما جعلها تتصدر الاستثمارات الخارجية التي اختارت الأردن موئلا لها وذلك بأكثر من ١٣ مليار دولار أمريكي (سفارة المملكة الأردنية الهاشمية في دولة الكويت) .

وقد عملت هذه الاستثمارات على تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الأردن ودولة الكويت ، باعتبار أن ذلك يحقق مصالح مشتركة لكلا الجانبين، فهو يسهم في تدعيم قدرة الأردن على مواجهة التحديات خاصة الاقتصادية منها. كما أنه يفتح آفاقاً جديدة أمام الاستثمارات الكويتية في الأردن للاستفادة من المناخ الاستثماري الأمن على الصعيدين السياسي والاقتصادي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإيمانا من الحكومة الأردنية بأهمية الاستثمارات الكويتية تقرر افتتاح مكتب تمثيلي لمؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية (الجهة الحكومية المعنية بتشجيع الاستثمار في الأردن) في دولة الكويت في عام ٢٠٠٧، بهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين وزيادة التعاون المشترك في مجال الاستثمار، ويمثل همزة الوصل بين المملكة والسوق الكويتي لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الكويتية (مكتب تشجيع الاستثمار الأردني في دولة الكويت / السفارة الأردنية).

حيث أسس المكتب ليعمل على التعريف بالبيئة الاستثمارية الأردنية والمزايا النسبية والتنافسية للقطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية وترويج فرص الاستثمار المتاحة فيها، إضافة إلى تقديم كافة التسهيلات للمستثمرين الكويتيين المهتمين بالاستثمار في الأردن من خلال تسهيل تنظيم زيارات لهم إلى الأردن وتسهيل المشاركة في الأنشطة الاقتصادية التي تعقد في المملكة ومتابعة الاستثمارات الكويتية بعد قيامها.

ويمكن تلخيص مهام المكتب على النحو التالي (السفارة الأردنية في الكويت ، مكتب تشجيع الاستثمار ، ٢٠٠٧) :

١. خدمات معلوماتية: وتتضمن جمع المعلومات حول السوق الاستثماري الكويتي وتحليله ، وتوفير معلومات عامة عن الاقتصاد الكلي الأردني للمهتمين من رجال الأعمال والاستثمار في الكويت، كما ويقدم المكتب التمثيلي معلومات مفصلة عن كافة القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.
٢. ترويج الفرص الاستثمارية :يعمل المكتب التمثيلي على ترويج فرص الاستثمار المتاحة والتي تعدها المؤسسة والجهات الأخرى في الأردن من خلال اللقاءات الثنائية والندوات المتخصصة .ويركز المكتب التمثيلي على عقد الشراكات بين القطاع الخاص الأردني والكويتي .
٣. خدمة التسهيلات: وتتضمن تسهيل وتنظيم زيارات رجال الأعمال والاستثمار الكويتيين المهتمين بالاستثمار في الأردن، وتسهيل ترخيص وتسجيل المشاريع الجديدة و الإعفاءات وموافقات العمالة وأي مطالب أخرى يقدمها المستثمر. كما ويلعب المكتب التمثيلي دورا في متابعة الاستثمارات الكويتية بعد قيامها.(السفارة الأردنية في الكويت)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (٢) يبين أهم التطورات التي حصلت في العلاقات التجارية المتبادلة بين الدولتين .

البند	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الصادرات الأردنية إلى الكويت	70	93.6	76	97	77	90	144	٩٥	٩٦	١١٤	٢١١	٢٣١
المستوردات الأردنية من الكويت	61.2	35.3	105	119	67	124	132	١٢٦.٥	١١٣	٩٧	٧٤	٣٣.٦
حجم التبادل التجاري بين البلدين	131.2	129	181	216	144	214	276	٢٢١.٥	٢٠٩	٢١١	٢٨٥	٢٦٤.٦

(المصدر من إعداد الباحث بالاستعانة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي ، ٢٠١٧).

يبين الجدول رقم (٢) إلى التطور الهائل في المجالات الاقتصادية بين البلدين ، حيث ارتفع حجم التبادل حتى وصل إلى مبلغ (٢٨٥) مليون دولار أمريكي في الفترة ٢٠١٥.

لذلك نلاحظ أن الصادرات الأردنية إلى دولة الكويت قد ارتفعت من (٧٠) مليون دولار أمريكي سنة ٢٠٠٥م إلى مبلغ (٢٣١) مليون دولار أمريكي سنة ٢٠١٦ (وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية ، ٢٠١٧).

أما المستوردات الأردنية من دولة الكويت فقد ارتفعت من (٦١.٢) مليون دولار أمريكي سنة ٢٠٠٥ إلى مبلغ (١٢٦.٥) مليوني دولار أمريكي عام ٢٠١٢ ، لكنها انخفضت كثيراً سنة ٢٠١٦ لتصل إلى مبلغ (٣٣.٦) مليون دولار أمريكي ، هذا يدل على مدى تطور العلاقات الاقتصادية الأردنية – الكويتية في المجالات الاقتصادية (وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية ، ٢٠١٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً : الاتفاقيات والمذكرات الاقتصادية بين الجانبين :

ارتبطت الأردن بعدد من الاتفاقيات أدت إلى تحسن العلاقات بين الدولتين في المجالات الاقتصادية ، فقد وقعت عدد من الاتفاقيات التي عملت على تفعيل هذه العلاقة في إطار العمل المشترك في المشروعات الاقتصادية التنموية .

الجدول رقم (٣) يبين أهم الاتفاقيات والمذكرات بين الأردن ودولة الكويت بالمليون دولار

اسم الاتفاقية	تاريخ توقيع الاتفاقية
اتفاقية التعاون بين غرفة تجارة الأردن والكويت	٢٠٠٥
اتفاقية تبادل البيانات والمعلومات لتشجيع الاستثمار	٢٠٠٦
مذكرة تفاهم بفتح مكتب تمثيلي لمؤسسة تشجيع الاستثمار في الكويت	٢٠٠٧
اتفاقية التعاون في مجال النقل البحري والموانئ	٢٠٠٩
مذكرة تفاهم بين البلدين في مجال الطرق والجسور والأبنية العطاءات	٢٠١٠
مذكرة تفاهم في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية	٢٠١٠
اتفاقية بناء ميناء الغاز الطبيعي (ميناء الشيخ صباح الأحمد للغاز الطبيعي)	٢٠١٢
مشروع جر مياه الموجب إلى محافظة الكرك	٢٠١٣
اتفاقية برنامج دعم قطاع التعليم بقيمة (٦٧.٢٢٠) مليون دولار. اتفاقية برنامج دعم قطاع المياه والري بقيمة (٨٤.٥٦٠) مليون دولار. اتفاقية برنامج دعم قطاع المصادر الطبيعية بقيمة (٣.٤٩٠) مليون دولار. اتفاقية برنامج دعم قطاع الصحة بقيمة (١٠٤.٢١٠) مليون دولار.	٢٠١٢
اتفاقية للحد من البطالة وتحسين الخدمات العامة والوضع المعيشي لسكان البلديات	٢٠١٧

(المصدر من إعداد الباحث بالاستعانة : وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية ، ٢٠١٧)

يتضح من الجدول رقم (٣) أن العلاقات الاقتصادية الأردنية – الكويتية وصلت إلى مراحل متقدمة من العلاقات الأخوية من خلال إجراءات هذه الاتفاقيات ، وهذا يدل على عمق العلاقات السياسية بين البلدين .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني : المساعدات الاقتصادية الكويتية المقدمة للأردن خلال (٢٠٠٥- ٢٠١٧)

تحظى الأردن بالكثير من المساعدات الكويتية مما أدى إلى تمويل العديد من المشروعات التنموية والتي كان لها الأثر الكبير على مسيرة التقدم والنهوض في العملية التنموية ، وتعتبر الأردن من أوائل الدول التي استفادت من المساعدات الاقتصادية الكويتية لعمق العلاقات التي تربط الملك عبد الله الثاني بالشيخ صباح الأحمد ، وقد تنوعت المساعدات التي كان تقدم إلى الأردن على شكل قروض أو منح ، وقد توزعت هذه المساعدات على قطاعات المياه والفوسفات والطاقة والبنية التحتية ، وتعتبر المنحة الكويتية في مشروع محطة العقبة الحرارية في العقبة والزرقاء ومشروع جر مياه الديسي وإنتاج البوتاس ومحطة توليد كهرباء السمرا من أهم المشاريع التي قدمت لها الكويت المساعدات الاقتصادية (الشيتي ،٢٠٠٩، ص٥٦)) .

أولاً : المساعدات والمنح والقروض :

تمكنت المملكة بفضل العلاقات المتميزة التي تربطها بمختلف الدول والجهات المانحة والتمويلية بقيادة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين ، إضافةً إلى الانجازات والإصلاحات التي تم تحقيقها وتنفيذها في شتى المجالات من الحصول على المساعدات الخارجية من المنح والقروض الميسرة والمساعدات الفنية لتأمين التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية ذات الأولوية وبما يتماشى مع الأولويات وخطط الحكومة في عدد من القطاعات الحيوية وخاصة المياه والصرف الصحي والتعليم والطاقة والصحة والبنية التحتية والطرق ودعم قطاعي الفقر والشباب وقطاع التمويل الميكروي وغيرها، بالإضافة إلى دعم الموازنة العامة، وذلك بهدف المساهمة في تعزيز النمو والتنمية المستدامة. حيث كان لهذه المساعدات الأثر الواضح في دعم مسيرة الإصلاح والتحديث والتنمية على كافة الصعد (وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية ، ٢٠١٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٤) يبين حجم المساعدات والمنح المقدمة من الكويت إلى الأردن(وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردني، ٢٠١٧)

السنة	القروض	المنح
٢٠٠٥	٥٠ مليون دولار أمريكي	
٢٠٠٨	٩٠.٣ مليون دولار	
٢٠٠٩	٣٠ دولار	٢١١ مليون دينار
٢٠١٠	٥٢.١ دولار	
٢٠١١	١٢.٦ دولار	٢.٢ دينار أردني
٢٠١٢	٥٣.٥ دولار	٩٥٤.٩٦ دينار أردني
٢٠١٣		٢١٥ دينار أردني
٢٠١٤		١٨ دينار أردني
٢٠١٤		٦٦ دينار أردني
٢٠١٦		٤٠ دينار أردني
إجمالي	٢٨٨.٤	١٥٠٧.١٦

(المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، ٢٠١٧)

نلاحظ من خلال هذا الجدول تطور حجم المساعدات والمنح المقدمة من دولة الكويت ، بحيث وصلت إلى حوالي المليار ونصف خلال هذه الفترة ، حيث تبين لنا أن حجم القروض المقدمة للأردن حوالي (٢٨٨.٤) مليون دولار أمريكي ، أما حجم المنح فقد بلغت حوالي (١٥٠٧.١٦) دينار أردني ، مما يدل على تطور العلاقات السياسية بين البلدين وعمق العلاقات بين القيادات السياسية في هذه الدولتين .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً : القروض المقدمة من صندوق التنمية الكويتي كأحد أدوات السياسة الخارجية الكويتية :

كان لإنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية عام ١٩٦١م الحكمة للقيادة السياسية في دولة الكويت ، وذلك حتى تستطيع دعم الدول النامية في جهودها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وقد تركزت عمليات الصندوق على الدول العربية حتى منتصف عام ١٩٧٤ ، بحيث تم تعديل قانون الصندوق وزيادة رأس المال من (٢٠٠) مليون دينار كويتي إلى (١٠٠٠) مليار دينار كويتي وذلك حتى يستطيع توسع النشاط ليشمل بالإضافة إلى الدول العربية الدول النامية (الصندوق الكويتي للتنمية ، ٢٠١٦) .

وقد بلغت إجمالي قمة المنح المقدمة من الحكومة والتي يديرها الصندوق حوالي (٦.٣٥٤) مليار دور أمريكي حتى أواخر ٢٠١٦/١٢/٣١ بحيث استفادت منها ١٦ دولة عربية ، وعشرون دولة أفريقية ، ودولتين من دول وسط آسيا وأوروبا وأربعة دول من شرق وجنوب آسيا والمحيط الهندي ، ودولة واحدة من أمريكيا اللاتينية والبحر الكاريبي ومؤسسة واحدة ، وإدراكاً منه لأهمية النصح والتشاركية لشركائه فقد عمل الصندوق منذ تأسيسه على توفير جهازاً فنياً من المستشارين في الاقتصاد والمال والهندسة والقانون لمساعدة الدول المستفيدة في كافة المراحل للمشروع ، بما في ذلك تقديم النصح والمشورة إثناء إعداد الدراسات للجدوى للمشروعات .(الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية ، ٢٠١٦) .

تعتبر الأردن من أوائل الدول التي انتفعت من المساعدات الذي يقدمها الصندوق الكويتي ، بحيث تعود جذور هذا التعاون إلى العام ١٩٦٢م حينما وقع الصندوق الكويتي أول اتفاقياته مع الحكومة الأردنية ، وهي عبارة عن اتفاقية قرض بقيمة (٦٠٤) مليون دولار أمريكي للمساهمة في بناء مشروع وادي اليرموك في المرحلة الأولى له ، وقد بلغ إجمالي القروض المقدمة إلى الأردن منذ تـأسيس الصندوق وحتى نهاية عام ٢٠١٥ حوالي (٥٧٩) مليون دولار أمريكي (الصندوق الكويتي للتنمية العربية ، ٢٠١٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٥) يوضح قيمة القروض المقدمة من الصندوق للأردن

المشروع	قيمة القرض	السنة
محطة توليد كهرباء السمرا	٦٧.٨ مليون دولار أمريكي	٢٠٠٥
مستشفى العقبة	٤٩.٩ مليون دولار أمريكي	٢٠٠٥
مشروع طريق المفرق – الكرامة	٢.٠٤٠ مليار دولار أمريكي	٢٠٠٩
توسعة محطة تحويل كهرباء شرق عمان	٢٨.٩ مليون دولار	٢٠٠٩
التوسعة الثالثة لمحطة توليد كهرباء السمرا	٥١ مليون دولار أمريكي	٢٠١٠
تطوير استغلال الصخر الزيتي في منطقة وادي أو الحمام جنوب الأردن	٢.١٠٨ مليار دولار أمريكي	٢٠١١
التوسعة الثالثة لمحطة توليد كهرباء السمرا – إضافة الوحدة البخارية	٥١ مليون دولار أمريكي	٢٠١٢
دعم وتنفيذ مشاريع التنمية في الأردن	١.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ مليار دولار	٢٠١٢

(المصدر من إعداد الباحث بالاستعانة : الصندوق الكويتي للتنمية ، ٢٠١٣)

يوضح الجدول رقم (٥) قيمة القروض المقدمة من الصندوق الكويتي للحكومة الأردنية مما ساعد في عملية النهوض بالتنمية الاقتصادية ، وهذا يدل على مدى ثقة الصندوق الكويتي حيث بلغ قيمة القروض المقدمة منذ تأسيسه إلى الآن حوالي ٥٧٩ مليون دولار أمريكي .

ومن أهم المشاريع التي مولها الصندوق الكويتي للتنمية مشروع التوسعة الثالثة لمحطة توليد كهرباء السمرا (إضافة وحدة توليد بخاري) بحيث يهدف المشروع إلى تلبية الطلب المتزايد على الكهرباء وهو ما قد يساعد على دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن من خلال توفير الطاقة الكهربائية لمختلف القطاعات الصناعية في الدولة ، بحيث يشتمل المشروع على توريد وتركيب وحدة توليد بخارية قدرتها التوليدية حوالي (١٤٠) ميجا واط تعمل على الحرارة المنبعثة من وحدتي التوليد الغازيتين المكونتين للمرحلة الأولى من التوسعة الثالثة للمحطة ، ومحول كهربائي رئيسي ١٣٢/١٥ كيلو فولت سعته حوالي ٢٠٠ ميغا فولت أمبير لتفريغ القدرة المولدة على الشبكة الوطنية وجميع المعدات الميكانيكية والكهربائية المساندة ، كذلك إنشاء جميع الأعمال المدنية اللازمة للمشروع (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : انعكاس العامل الاقتصادي على العلاقات السياسية الأردنية – الكويتية

المطلب الأول : مؤشرات التطور في العلاقة السياسية استناداً للبعد الاقتصادي:

أولاً : الزيارات والتفاهمات الدبلوماسية على مستوى القيادات السياسية العليا الرسمية:

ساعد تقارب وجهات النظر بين القيادتين الكويتية – الأردنية في كافة المسائل والقضايا العربية خاصةً ، إلى تطور النشاط السياسي بين القيادات السياسية في هاتين الدولتين على مستوى الزيارات المتبادلة بين القيادات الرسمية ووزراء الخارجية ، وقد أكدت هذه الزيارات على تعميق العلاقات الأخوية بين البلدين وتسوية النزاعات العربية بالوسائل السلمية ، ودور جامعة الدول العربية في هذه المسألة بحيث يتوحد الموقف العربي وتأكيد على الموقف الأردني – الكويتي اتجاه القضية الفلسطينية بحيث تم الحفاظ على الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني والعمل على منع اليهود من تهويد القدس الشرقية (الجداية ، ٢٠١٣، ص١٠٤).

وقد قام أمير الكويت بزيارة إلى الأردن والتي وصفت بأن العلاقة بين أمير الكويت والملك عبد الله بأنها أكثر من قوية ومتينة ، لأنها بنيت على قوة والمتانة الصادقة بين الزعيمين بحيث أصحبت هذه العلاقة أنموذجاً يحتذى بها في العلاقات العربية (جريدة الدستور ، ٢٠١٠).

وقد قام جلالة الملك بزيارة إلى دولة الكويت في شهر حزيران من عام ٢٠١٧ بهدف التباحث مع الشيخ صباح الأحمد والقيادة الكويتية في الظروف الحرجة التي تمر بها المنطقة العربية والتي تحتاج إلى تكاثف الجهود لتجنيب شوبها من المخاطر (وكالة بترا للأنباء ، ٢٠١٦).

وقد قام وفد من غرفة التجارة الكويتية بزيارة إلى الأردن بحيث تم مناقشة مع الجانب الأردني تفعيل الاستثمارات الكويتية والتي تعتبر قيمة كبيرة للاقتصاد الأردني بحيث عبر الوفد الكويتي عن أملهم بزيادة الاستثمارات وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين مشيرين إلى أنه سيتم إقامة معرض للمنتجات الأردنية في دولة الكويت للتعريف بأهم المنتجات الأردنية (بترا ، ٢٠١٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً : مستوى التطور في العلاقة على المستوى الشعبي (السياحة والتعليم والبرلمان) :

كان للتطور في العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين أثراً كبيراً على مختلف المجالات ، ومن ضمن هذه المجالات المجال السياحي والتعليمي والبرلمانية .

السياحة بين البلدين :

لعب رأس المال الكويتي في النهوض بالاستثمار السياحي في المملكة الأردنية الهاشمية ، حيث كان للقطاع الخاص الكويتي دوراً هاماً في تشجيع الاستثمارات السياحية في الأردن القطاع ، لذلك قامت الحكومة الأردنية بمعاملة السائحين الكويتيين من حيث دفع الرسوم والضرائب ورسم الدخول للاماكن السياحية كالإقامة معاملة الأردني ، حيث سمحت للسائح الكويتي اصطحاب الخدم وسهلت عبورهم حيث يتمكنوا من إطالة الإقامة في المملكة (صحيفة الإنباء الكويتية ، ٢٠١٢).

وقد عملت وزارة السياحة في الدولتين على توثيق العلاقات السياحية بين البلدين وذلك من خلال تسويق السياحة العلاجية في الأردن والسياحة الدينية ، إذ تشكل العوائد السياحية للأردن رافداً هاماً للخزينة (وزارة السياحة ، النشرة الإحصائية).

وتعتبر الأردن واجهة السائح الكويتي بسبب المناخ المعتدل الذي تتمتع بها الأردن، لذلك قامت دولة الكويت بتعبيد الطريق الواصل بين الأردن ودولة الكويت والذي بلغت كلفته حوالي ٣٣ مليون ديناراً أردني ، وقد كان لهذا الطريق الحيوي البري في ازدياد عدد السائحين الكويتيين للأردن ، وقد عملت وزارة السياحة في كلتا الدولتين على تبادل الزيارات الرسمية بينهم وذلك لتشجيع السياحة بين البلدين (وزارة السياحة الأردنية ، لنشرة الإحصائية).

الجانب التعليمي :

تعتبر العلاقات الأردنية- الكويتية من أكثر العلاقات الأخوية تميزاً في الجوانب الثقافية والتعليمية والتربوية ، لذلك يقدر عدد الطلاب الكويتيين الدراسيين في الجامعات الأردنية حوالي (٣٩٤٨) طالباً موزعين على الجامعات الأردنية مقارنة بعددهم عام ٢٠١٥ حوالي (٦٠٠٠) ألآلف طالب كويتي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أكد المشاقبة على أهمية التعاون التربوي والتعليمي بين البلدين في الأمور التالية (المشاقبة ، ٢٠٠١، ص١٠٠) :

١. تزويد دولة الكويت بالوثائق اللازمة المطلوبة بحيث يتم التعريف بالسياسة التعليمية في الموجودة في وزارة التربية والتعليم الأردنية .
٢. التعاون بين الجهات التربوية الأردنية- الكويتية لكي يتم بلورة مشروعات مشتركة بينهم ، وذلك بالتعاون مع الوزارات المعنية في البلدين .
٣. المشاركة في الأنشطة والمؤتمرات التربوية والتعليمية التي تعقد في كلتا الدولتين .
٤. العمل على جذب الطلبة الكويتيين للدراسة في الجامعات الأردنية .
٥. تزوير وزارة التعليم العالي الأردنية بالسياسة التعليمة المطبقة في دولة الكويت .
٦. إقامة معارض دورية للجامعات الأردنية وذلك لزيادة الوعي والمعرفة لدى الطلبة الكويتيين والمقيمين حول ميزات التعليم العالي في الأردن، وخلق الاهتمام لديهم بالبرامج الأكاديمية والخدمات التعليمية التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي الأردنية .

أما في مجال الطلبة فتمكن في التالية : (السفارة الأردنية في دولة الكويت)

١. رعاية الطلبة الدارسين في دولة الكويت، ودعمهم، والاهتمام بشؤونهم، وحل جميع المعوقات التي تواجههم خلال دراستهم.
٢. توطيد انتماء الطالب لوطنه من خلال حثه على التحلي بأخلاقيات المواطن الواعي، وتعزيز الثقافة الوطنية فيما يتعلق بتاريخ وطنه وإنجازاته، وتثقيفه بالأهمية الجغرافية والاقتصادية للوطن، والمشاركة في الاحتفالات بالمناسبات الوطنية المختلفة .
٣. وزيادة عدد المنح المقدمة للطلبة في الجامعات والمعاهد الكويتية ، و تحديد مواعيد لقاءات دورية لمقابلة الطلبة وأولياء أمورهم باستمرار من اجل الاستماع لمشاكلهم وتقديم الحلول الممكنة والمناسبة لها .
٤. كذلك عقد ندوات موسعة مع الطلبة وأولياء أمورهم وتوفير حلقة تواصل معهم عند صدور أنظمة أو تعليمات جديدة في الأردن تتعلق بأمورهم الدراسية ، و إنشاء قاعدة بيانات متكاملة تتعلق بالطلبة الدارسين في دولة الكويت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥. واستقطاب الطلبة الكويتيين والمقيمين للدراسة في الجامعات الأردنية من خلال إبراز البرامج الموجودة لدى الجامعات وطرائق التدريس والإمكانات التقنية المتميزة المتوفرة فيها .

٦. تزويد وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التربية والتعليم بتقارير حول شؤون الطلبة الأردنيين الدارسين في دولة الكويت .

٧. تصديق الوثائق والشهادات الصادرة من المؤسسات التعليمية الكويتية المختلفة للراغبين لتقديمها للجهات الأردنية بنية مواصلة الدراسة فيها .

٨. استكمال إجراءات ابتعاث الطلبة من أبناء الجالية الأردنية في جامعة الكويت، و الهيئة العامة للتعليم التطبيقي و التدريب. (السفارة الأردنية في دولة الكويت)

أما في جانب استقطاب الكفاءات التعليمية الأردنية للعمل في دولة الكويت فيمكن في التالي : (السفارة الأردنية في دولة الكويت) :

١. التواصل مع العاملين في قطاعي التعليم العالي والتربية والتعليم الكويتيين، من خلال عقد لقاءات دورية بهم ومشاركتهم في الأنشطة التي يقومون بها.

٢. ومتابعة جميع شؤونهم العملية، والتأكد من سلامة أوضاعهم المهنية والوظيفية .

٣. تزويد المؤسسات الأردنية بتقارير حول واقع الموظفين وشؤونهم كل حسب القطاع الذي يعمل فيه.

٤. وتشكيل لجان من بين المعلمين في المناطق التعليمية المختلفة تعمل على متابعة أوضاعهم والعمل على حل أي إشكالات قد تواجههم (السفارة الأردنية في دولة الكويت).

<u>الجانب البرلماني :</u>

تعتبر العلاقات البرلمانية الأردنية – الكويتية بأنها علاقة توافقية ووطيدة وهناك قواسم يشترك بها الشعبين مثل العادات والتقاليد والتراث الإسلامي والدستور والتي أرسى دعائمها الملك عبد الله الثاني والأمير صباح الأحمد أمير الكويت من خلال حكمتهم ورؤيتهم السديدة ، لذلك أنشئ في مجلس الأمة الأردني جمعية الإخاء الأردنية – الكويتية ، وفي مجلس الأمة الكويتية أشئت جمعية الصداقة الكويتية الأردنية ، وهذه الجمعيات ستعزز العلاقات البرلمانية بين الدولتين وبين البرلمانات العربية ، لذلك جرى الكثير من الزيارات المتبادلة بين أعضاء البرلمان الأردني – الكويتي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذلك نجد إن النظام السياسي الأردني – الكويتي متقاربان في الكثير من الأمور وخصوصاً المواضيع البرلمانية ، فالكويت دولة ديمقراطية يشهد لها الجميع بذلك ، بحيث تحقق الإنجازات الديمقراطية بين الحاكم والشعب ، أما في المملكة الأردنية الهاشمية فقد كانت من أوائل الدول التي أسس بها البرلمان وإجراء التعديلات الدستورية والتي شملت أكثر من ثلث الدستور الأردني.

لذلك من الواضح أن العمل البرلماني في دولة الكويت والمملكة الأردنية الهاشمية يستشعر أن أعضاء البرلمانيين الأردني والكويتي بحيث كانوا من أوائل الدول الذين دفعوا العمل البرلماني العربي ، كما أن الأزمات التي تعرض لها عالمنا العربي تعطي أعضاء البرلمانات العرب دفع العمل البرلماني والديمقراطي والتعاطي مع رياح التغيير في العالم العربي بجدية ، لأن التجربة الأردنية الكويتية في العمل البرلماني هم الأوائل في بلاد الشام والجزيرة العربية (الجرايدة ، ١٩٩٧).

المطلب الثاني : مستويات التقارب في مواقف الدوليتين إزاء الأزمات الإقليمية

أولاً : الأزمة اليمنية :

لقد شهدت العلاقات الأردنية اليمنية في الفترات السابقة محاولات صادقة وجدية لإنهاء حالة الحرب الباردة بين الدول العربية ، بحيث تبدلت حالة الصراع إلى حالة التضامن لمواجهة إسرائيل ، وعليه فإن هذه التغيرات الإيجابية كان له الأثر الكبير في السياسة الأردنية الخارجية وخاصة اتجاه الأزمة اليمنية.

أما حديثاً فقد عبر الملك عبد الله الثاني أنه لا بديل عن الحل السياسي للأزمة اليمنية بما تتوافق عليه جميع مكونات الشعب اليمني، في سبيل الحفاظ على وحدة اليمن وأراضيه. وأشار إلى أن "مشاركة الأردن في التحالف العربي العسكري في اليمن تأتي استجابة للطلب الرسمي للشرعية الدستورية هناك."

فقد شاركت المملكة الأردنية الهاشمية في عاصفة الحزم التي تقودها السعودية بستة طائرات مقاتلة وجاءت مشاركة الأردن من اجل مستقبل اليمن وتأكيد دور الأردن في الوقوف دائما مع الصف العربي وكيف لا وان اسم الجيش هو الجيش العربي وكذلك جاء قرار جلالة الملك بالمشاركة في عملية الحزم بعد رفض الحوثيون المبادرات السياسية واستمروا في استكمال الانقلاب على الحكومة الشرعية وفرض مخططاتهم بقوة السلاح والاستيلاء على صنعاء ثم التوجه جنوبا نحو عدن ..نشروا الرعب والدمار وتجاوزوا الخطوط الحمراء الأمر الذي دفع بالرئيس اليمني إلى طلب مساعدة الدول العربية لإنقاذ الشعب اليمني ومستقبل اليمن من هذا الخطر (وكالة سرايا ،٢٠١٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تصريحات الرسمية بمجملها تشير إلى استبعاد خيار التدخل البري في اليمن، إلا أن الواقع الذي تفرضه تحالفات الأردن مع جيرانه وحتى مع القوى الكبرى قد يضطره إلى كسر التصريحات القديمة والخروج بتبريرات للمشاركة البرية التي إن حصلت فلن تكون نتائجها محمودة العواقب، خاصة وأن ظروف اليمن وطبيعة الصراع فيه تستند إلى عوامل كثيرة أهمها العامل الطائفي الذي إن تمت تغذيته بشكل أكبر سيقود إلى حرب أكبر من الجارية لن تقتصر على معارك النفوذ فقط. (الأشقر ، ٢٠١٥ ، ص٢٥).

موقف دولة الكويت من الأزمة اليمنية :

كان للنظام السياسي الكويتي الدور المميز في بناء العلاقات المتميزة مع اليمن منذ القدم ، فمنذ القدم كان لدولة الكويت الدور البارز في إجراء المفاوضات بين الأطراف المتنازعة نتيجة تأزم العلاقات اليمنية مع بعضها البعض حيث توصلا جميع الأطراف إلى إنهاء الحرب ما بين اليمن الشمالي والجنوبي ، وقد قدمت دولة الكويت القروض والمنح والمساعدات للجمهورية اليمنية حيث كان لها الأثر الكبير في إنشاء المشاريع الإنمائية ، كذلك عززت مسيرة التنمية اليمنية (اللميع ، ٢٠١٧ ، ص٥٠).

شاركت الكويت في الحرب على الحوثيين في عاصفة الحزم من مبدأ الدفاع عن مجلس التعاون الخليجي ، واتفاقية الدفاع المشترك بينهما وميثاق الجامعة العربية نتيجة للأعمال العسكرية التي كان يقوم بها الحوثيون ضد السعودية ، ونتيجة لذلك دعت دولة الكويت الرئيس المخلوع صالح والحوثيون إلى ضرورة تنفيذ المبادرة الخليجية وقرار مجلس الأمن الدولي كذلك الالتزام بنتائج الحوار الوطني الشامل ، كذلك دعت دولة الكويت إلى عقد مؤتمر خاص بالأطراف اليمنية تحت مظلة دول المجلس لإنهاء حالة الدمار والفوضى التي تعيشها البلاد (القاق ، ٢٠١٦، ص٤٤).

هكذا اتضح الدور الكويتي في الأزمة اليمنية من خلال مشاركتها بالحرب على الحوثيون والرئيس المخلوع صالح ، كذلك محاولتها لإيجاد حلول سياسية للأزمة اليمنية عن طريق المفاوضات بين جميع الأطراف اليمنية ، فقد بدأ المحادثان بتاريخ ١٨ نيسان ٢٠١٦ ، حيث بذلت دولة الكويت جهداً كبيراً في وقف الحرب ، حيث انطلقت المحادثات في كل من دولة سلطنة عمان ودولة الكويت وبمساعدة من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ، وقد أشارت دولة الكويت إلى أن الحوار بين الأطراف المتنازعة اليمنية سيكون من أجل وقف إطلاق النار وبناء دولة جديدة (بدوي ، ٢٠١٦، ص٤٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً : الأزمة السورية :

اتسمت العلاقات الأردنية السورية منذ زمن طويل بالعلاقات المتوترة ، منذ تولي الملك عبد الله الثاني والرئيس بشار الأسد الحكم ، وقد ازداد التوتر عندما حذر الملك عبد الله الثاني من تشكيل الهلال الشيعي عام ٢٠٠٤م في الشرق العربي بقيادة إيران بحيث يضم سورية ضمن هذا الهلال ، إلا أن ذلك لا يغلي بوجود التعاون الاقتصادي بين البلدين لذلك اتسمت العلاقة الأردنية السورية منذ نشوء الثورة داخل سوريا بحالة من الغموض اتجاه الثورة السورية ، أما عن الجانب الرسمي فقد اتسم بالخيار العلني اتجاه الحل الدبلوماسي والسياسي للصراع داخل سوريا وأنه لا بديل عن الحل السياسي لهذه الأزمة والابتعاد عن التصعيد العسكري (تيريل ،٢٠٠٨ ، ص٣٠) .

فقد حذر الرئيس السوري الأردن من أن الحريق سوف يطال الأردن ، لذلك قام الجيش الأردني بتقوية حدوده الشمالية والاستعداد لكل حالة طارئة قد تحدث ، وفي عام ٢٠١٣ قامت الأردن وبالتنسيق مع أمريكا بإرسال ٢٠٠ جندي أمريكي إلى الأردن لتشكيل قوة مشتركة للعمليات العسكرية المحتملة الحدوث (ساتييك ، ٢٠١٣ ، ص٢٥).

فقد أيدت الأردن جميع القرارات التي كان تصدر عن جامعة الدول العربية تجاه الأزمة السورية ولكنها عارضت العقوبات الاقتصادية عليها وأعلنها رسمياً بعدم قبولها لها ، كذلك عارضت طرد السفير السوري من الأردن كبقية دول الخليج العربي وبعضاً من الدول العربية التي طردت السفير من بلادها ، لذلك حافظ على العلاقة الدبلوماسية بين البلدين ، ومع بداية الثورة المسلحة عام ٢٠١٢م ، حذرت الأردن من مخاطر الحرب الدائرة وبداية ظهور المسلحين الإسلاميين وتقسيم سوريا ولكنه مع ذلك استمر بفتح حدوده بحيث استقبل ما يقارب المليوني لاجئ سوري على أرضه وقامت الأردن بتدريب عشائر المعارضة في الجنوب وزودتهم بالأسلحة وخصوصاً التي كانت تأتي من السعودية

أما عن الموقف الكويتي ، فإن السياسة الكويتية تتميز بالحكمة والاعتدال والحيادية ، لذلك تلعب دولة الكويت دوراً مهماً وكبيراً أكبر من حجمها الجغرافي بحيث استطاعت خلال فترة وجيزة من رسم سياساتها الخارجية بصورة مستقلة لذلك اتسم الموقف الكويتي من الأزمة السورية كبقية المواقف الخليجية التي جاءت متناغمة مع المطالب الخليجية عموماً والسعودية خصوصاً بتبني موقف متشدد اتجاه نظام الحكم في سوريا وهو ما عبر عنه في اجتماعات مجلس الجامعة العربية عندما قرروا تشكيل قوة حفظ سلام عربية مهمتها الرئيسية حماية المدينين السورين ، كذلك العمل على طرد السفير السوري ووقف كافة التعاملات الدبلوماسية مع دمشق وفرض العقوبات الاقتصادية عليها ، لذلك بدأت الكويت كبقية دول مجلس التعاون بفتح قنوات الاتصال مع المعارضة السورية وبدأت بتقديم المساعدات المادية لهم والسياسية (مركز طوران للأبحاث السياسية ، ٢٠١٧ ، ص١٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عقد في دولة الكويت مؤتمراً دولياً عام ٢٠١٣م بهدف جمع التبرعات للشعب السوري ، حيث تعد المجتمع الدولي بتقديم مليار ونصف في صورة المساعدات الإنسانية ، وقد عقد المؤتمر استجابة لنداء أطلقته الأمم المتحدة لتقديم المساعدات الإنسانية للشعب السوري في الداخل والذين يحتاجون لحوالي (٥١٩) مليون دولار أمريكي على شكل مساعدات غذائية ودواء والعمل على تأهيل الملاجئ ، وقد اعتبر هذا المؤتمر أنجح مؤتمراً لجمع التبرعات في تاريخ الأمم المتحدة (شبكة الإنباء الإنسانية أيرين ، ٢٠١٣) .

كذلك عقد في دولة الكويت مؤتمر المانحين الثاني عام ٢٠١٤م بحيث تعهدت الدول المشاركة بتقديم (٢.٤) مليار دولار أمريكي ، وقد صرح بذلك الأمين العام بان كي مون بأن هذه التعهدات دليلاً على عدم نسيان الشعب السوري الذي دمرته الأزمة ، كذلك بأن الأمم المتحدة لن تنسى كرم الدول المجاورة في استقبال النازحين السوريين وأنها لن تتركها لوحدها في تحمل الأعباء الاقتصادية والإنسانية (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ٢٠١٤، ص٢٥).

وقد أكدت الحكومة الكويتية منذ بداية الأزمة السورية إلى الآن بأن موقفها ثابت والداعي إلى إيجاد حل للأزمة السورية بالطرق الدبلوماسية واستناداً لقرارات مجلس الأمن الدولي.

المطلب الثالث : مستقبل العلاقات بين الدوليتين استناداً على العلاقات الاقتصادية

سعى الملك عبد الله الثاني والشيخ صباح الأحمد إلى تجسيد التعاون الفعال بين البلدين بمختلف المجالات ، لذلك سهام هذا التطور في العلاقات إلى تكريس العمل العربي المشترك مما ساعد في خدمة الأمن والسلام في المنطقة ونظراً لما يتمتع به هاتين الدولتين من سمعة طيبة والاعتدال والوسطية عند مختلف بلدان العالم مما جعلت من هاتين الدولتين قوة مؤثرة في السياسة العربية والدفاع عنها (القاق ، ٢٠١٣،).

قامت الأردن ودولة الكويت عام ٢٠٠٢م بالتوقيع على اتفاقية لإنشاء لجان مشتركة بين الجانبين بحيث يرأسها وزيري الخارجية في البلدين ، وقد تم المصادقة على هذه الاتفاقية عام ٢٠٠٣ من قبل الحكومة الأردنية ، كذلك تم المصادقة من الجانب الكويتي عام ٢٠٠٤ ، وقد جاءت هذه اللجنة لتحل محل اللجنة الفنية التي كانت برئاسة وزيري الصناعة وقد تم الاجتماع الأول لهذه اللجنة في دولة الكويت من قبل وزيري الخارجية للبلدين ، وقد توصلت هذه اللجنة إلى عدة مذكرات واتفاقيات (وزارة الصناعة والتجارة الأردنية ، ٢٠١٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كذلك أدى التطور في العلاقات الأردنية – الكويتية في المجال الاقتصادي إلى متابعة التنسيق للدولتين في منظمة التجارة الدولية ، كذلك على المستوى العربي وخاصةً في قواعد المنشأ العربية والمفاوضات تحرير التجارة للخدمات بين البلدان العربية ، وإنشاء الاتحاد الجمركي للدول العربية ، كذلك أدى التطور في مستوى العلاقات الأردنية الكويتية إلى مساهمة الصندوق الكويتي للتنمية في تمويل المشاريع التنموية والصناعية والاقتصادية والنقل والطاقة في الأردن ، أما خلال الفترة ما بين ٢٠٠٥- ٢٠١٧م فقد ارتفعت الصادرات الأردنية إلى دولة الكويت من (٧٠) مليون دولار أمريكي إلى (٢٣١) مليون دولار أمريكي بنمو بلغ ٣٠٠ بالمائة ، في حين انخفضت المستوردات الأردنية من دولة الكويت من عام ٢٠٠٥ من (٦١.٢) مليون دولار أمريكي إلى (٣٣.٦) مليون دورا أمريكي عام ٢٠١٦ (الشديفات ، ٢٠١٦، ص٨٢) .

وقد تصدرت المستوردات الأردنية من بند الطاقة الحصة الأكبر من خلال استيراد النفط الكويتي ، أما عن الصادرات الأردنية فقد تصدرت الصادرات النباتية الحصة الأكبر . وبفعل العلاقة السياسية الحكيمة من قبل القيادة السياسية لكلتا الدولتين فقد احتلت الاستثمارات الكويتية في الأردن المرتبة الثانية بقيمة (١٣) مليار دولار أمريكي من حجم الاستثمارات العربية والأجنبية موزعة على مجالات الطاقة والبنوك والنقل والاتصالات والمجال السياحي مستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار الأردني ، إضافة إلى ما تقدمه للأردن من المنح والمساعدات والقروض من خلال المنحة الخليجية والبالغة حصة الكويت فيها (١.٢٥) مليار دورا أمريكي لتمويل المشاريع التنموية في المملكة (وزارة الصناعة والتجارة الأردنية ، ٢٠١٥).

ومن خلال سياسة القادة السياسية للدولتين فقد زار الملك عبد الله الثاني الكويت أكثر من مرة ، ومن خلال هذه الزيارات ازدهرت العلاقات الأردنية الكويتية وقد فتحت أبواب جديدة للعلاقات بين الدولتين ، بحيث أصحت العلاقة تتجه اتجاهاً جديداً وتطوراً سريعاً بسبب المواقف المتطابقة التي أخذ بها كلتا الدولتين في مجال تنمية العلاقات في مختلف القطاعات الاقتصادية والصناعية والسياحية والعسكرية والأمنية (العيسى ، ٢٠٠٢، ص٨).

لذلك أصبحت العلاقات الأردنية – الكويتية في جميع المجالات ترتقي إلى مستوى المتانة التي تربط القيادات بين البلدين ، فالقيادة الكويتية والأردنية قد اهتمت بتطوير العلاقات والذي ساعد في تحقيق النقلة النوعية بهذه العلاقات مما ساهم في رفع حجم التبادل التجاري والاستثمارات الكويتية في الأردن بحيث أصبحت مثالاً لجميع العلاقات العربية – العربية مما ساهم في رفد الموازنة العامة الأردنية بحيث كان لها الأثر الهام في تحقيق المشاريع التنموية من خلال تنفيذ دولة الكويت للمشاريع في الأردن (الدعيج ، ٢٠١٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة

بعد أنهينا هذه الرسالة ولله الحمد ، والتي استعرضنا فيها موضوع مهم وحيوي وهو " أثر العامل الاقتصادي على العلاقات الأردنية – الكويتية في الفترة ما بين ٢٠٠٥- ٢٠١٧) .

لقد شهدت العلاقات الأردنية – الكويتية في الفترة التي تولى فيها الملك عبد الله الثاني الحكم والشيخ صباح الأحمد أمير الكويت تطوراً سريعاً في العلاقة بين الدولتين من جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والتعليمية ، فقد كان لدولة الكويت دوراً مهماً في رفد الخزينة الأردنية من المساعدات والقروض والمنح أما عن طريق الحكومة الكويتية أو الصندوق الكويتي للتنمية .

فقد كان للصندوق الكويتي للتنمية دوراً مهماً وحيوياً في مساعدة الأردن تنموياً من خلال منح القروض والمساعدات لإقامة المشاريع التنموية الهامة .

وبعد أن أنهينا من كتابة هذه الرسالة خرجنا بمجموعة من النتائج والتوصيات ، كان من أهمها :

أولاً : النتائج :

١. بلغت أن العلاقات الأردنية – الكويتية تتصف بأنها الأقوى عربياً من خلال الحكمة للقيادة السياسية للدولتين مما ساهم في تعزيزها .
٢. تشترك الأردن ودولة الكويت في الكثير من المواقف المشتركة حيال بعض الأزمات العربية وخاصة الأزمة اليمنية والسورية .
٣. تشكل مجموع الاستثمارات الكويتية للأردن رافداً مهماً للاقتصاد بحيث يساعد ذلك على النهوض بالتنمية الاقتصادية وتخفيف البطالة .
٤. شكل الاستقرار السياسي للأردن والأمن الداخلي من زيادة الاستثمارات الكويتية حتى بلغت ما يقارب ١٣ مليار دولاراً أمريكي ، هذا يدل على أن العلاقات ما بين الدولتين توصف بالعلاقة القوية والمتينة .
٥. يدل حجم الاستثمار الكويتي في الأردن بأن هناك رغبة جادة من قبل الحكومة الكويتية ورجال الأعمال لإقامة المزيد من المشاريع الاقتصادية مستفيدة من المزايا والفرص الاقتصادية المتاحة بين البلدين .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً : التوصيات:

١. نوصي بالعمل على ضخ المزيد من الاستثمارات الكويتية في الأردن حتى يستطيع أن ينهض تنموياً واقتصادياً .

٢. نوصي بدعم الأردن اقتصادياً من خلال تقديم القروض والمنح والمساعدات الإضافية حتى تتمكن المملكة من القيام بالإعياء الاقتصادية عليها .

٣. العمل على جذب المزيد من الاستثمارات الكويتية من خلال منحهم المزيد من المزايا والخصومات التشجيعية لإقامة المشاريع التنموية .

٤. نوصي بإيجاد فرص العمل للأردنيين داخل دول الكويت خاصةً ، وفي دول الخليج عامةً حتى يتمكنوا من تخفيف حدة البطالة الموجودة بين الشباب الأردني.

٥. نوصي بتجديد المنحة الخليجية للأردن وضخ المزيد من المنح النفطية من دول الخليج حتى تستطيع الأردن من تجاوز الأزمة الاقتصادية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

أولاً : الكتب :

١. أمدال ، روبرت (١٩٩٣) ، التحليل السياسي الحديث ، ترجمة علاء أبو زيد ، ط٥، القاهرة.

٢. تربيل ، لاندرو (٢٠٠٨) ، الأمن القومي الأردني ومستقبل الاستقرار بالشرق الأوسط ، معهد الدراسات الإستراتيجية الأمريكية.

٣. جيمس ، دورتي (١٩٨٥) ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، ترجمة وليد عبد الحي ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.

٤. حقي ، سعد (٢٠٠٣) ، مبادئ العلاقات الدولية ، دار وائل، عمان.

٥. الحمداني ، قحطان (٢٠٠٤) ، الأساس في العلوم السياسية ، دار مجدلاوي ، عمان.

٦. سليم ، محمد السيد (١٩٩٨) ، تحليل السياسة الخارجية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة .

٧. السيد ، محمد (١٩٩٨) ، تحليل السياسة الخارجية ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية.

٨. طشطوش ، هايل عبد المولى (٢٠١٠) ، مقدمة في العلاقات الدولية ، المؤلف ، اربد.

٩. العبد الله ، مصطفى (١٩٩٦) ، الاقتصاد السياسي ، جامعة دمشق ، دمشق.

١٠. العزام ، عبد المجيد (١٩٨٨) ، مقدمة في علم السياسة ، عمان.

١١. لانكة ، أوسكار (١٩٨٢) ، الاقتصاد السياسي ، ترجمة محمد سلمان ، ط٤ن بيروت ، دار الطليعة .

١٢. متولي ، محمد (١٩٩١) ، النظم والحياة السياسية ، جامعة الإسكندرية ، إسكندرية .

١٣. ناصر ، ثابت (٢٠٠١) ، العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور والفكر الاقتصادي ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان.

١٤. ناي ، جوزف (١٩٩١) ، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية ، ترجمة محمد البجيرمي ، ط٢ ، العبيكان للنشر والتوزيع ، الرياض ، ص١٢.

١٥. هندسون ، جون (١٩٨٧) ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، ترجمة طه منصور ، دار المريخ ، الرياض.

١٦. يونس ، منصور ميلاد (١٩٩١) ، مقدمة لدراسة العلاقات الدولية ، جامعة ناصر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً : الدوريات :

١. تيلور ، بيتر ، فلنت كولن (٢٠٠٢) ، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر ، ترجمة عبد السلام رضوان ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ٢٨٣ ، يوليو.
٢. عبد المنعم السيد علي (١٩٩٦) ، دور الدولة المتغير في التنمية الاقتصادية ، دراسة في ثلاثي الايدولوجيا ، مجلة بحوث الاقتصادية ، العدد٥، .
٣. العيسى ، يوسف شملانا (٢٠٠١) ، السياسة الخارجية ودول مجلس التعاون الخليجي : أوراق المؤتمر الثالث ٣-٤٤/ ٢٠٠١ ، دار الحامد ، عمان.
٤. الغامدي ، عبد الله (١٩٩٧) ، الاختراق الاقتصادي لعلم السياسة ، دراسة تحليلية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت ، مجلد ٢٥، العدد ٤٥.
٥. مرسي ، مصطفى عبد العزيز (٢٠٠٣) ، العلاقة بين السياسة والاقتصاد في برامج العمل العربي المشترك ، مجلة شؤون العربية، العدد ١١٣ ، ربيع أول.
٦. الرميحي ، محمد (١٩٨٧) ، الإعلام والعمل الاقتصادي العربي المشترك ، الكويت ، المعهد العربي للتخطيط ، ١٩٨٦ - أبريل.

ثالثاً : الرسائل الجامعية :

١. أخو أرشيدة ، سيف الدين تركي عقلة (٢٠١٤) ، أثر الإبعاد السياسية والاقتصادية على العلاقات الصينية العربية : ١٩٩٩- ٢٠١٣ الأردن دراسة حالة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة آل البيت ، المفرق.
٢. الجداية ، سليمان (٢٠١٣) ، العلاقات الأردنية الكويتية خلال الفترة ١٩٦١- ١٩٩٩، رسالة دكتوراه ، جامعة اليرموك ، الأردن.
٣. الشديفات ، مجدي (٢٠١٦) ، دور العلاقات الأردنية الخليجية في الحد من البطالة ، رسالة ماجستير غير منشورة ن جامعة آل البيت ، المفرق.
٤. العرود ، رامز سالم (٢٠١٧) ، السياسة الخارجية الأردنية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي في عهد الملك عبد الله الثاني من ١٩٩٩- ٢٠٠٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة مؤتة ، الكرك ، الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥. العلاونة ، موسى محمد (٢٠٠٦) ، أثر التعاون الاقتصادي العربي الثنائي على العلاقات السياسية الثنائية : دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية مع دول الجوار العربي من سنة ١٩٩٠- ٢٠٠٣م. ، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك ، الأردن.

٦. الفارس ، تيسير (٢٠٠٣) ، بعنوان العلاقات الأردنية الكويتية : واقعها ومستقبلها ، دار الوراقين ، عمان .

٧. فهمي ، عبد القادر محمد (١٩٩٧) نظرية السياسة الخارجية ، دار المسيرة ، عمان.

٨. اللميع ، علي راشد (٢٠١٧) ، الدبلوماسية الكويتية ودورها في الأزمة اليمنية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة آل البيت ، المفرق.

٩. فهمي ، عبد القادر محمد (١٩٩٧) نظرية السياسة الخارجية ، دار المسيرة ، عمان.

١٠. مصطفى ، ناديا محمد ، حول تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت ، مج١٤ ، العدد٣ ، خريف ١٩٨٦.

١١. المطيري ، خالد خلف (٢٠١٧) ، العلاقات السياسية الاقتصادية الكويتية الأردنية (٢٠٠٦-٢٠١٦) ، رسالة ماجستير ، جامعة آل البيت ، الأردن.

١٢. مكارم ، سونيا (٢٠١٠) دورة القوة الناعمة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة دمشق.

١٣. نعيم ، خلود محمود (١٩٨٩) ، أثر العوامل الاقتصادية على الصراعات السياسية " دول المغرب العربي " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ، اربد.

رابعاً : الصحف :

١. الشيتي ، سعد (٢٠٠٩) الكويت تتصدر قائمة الاستثمارات الأجنبية في الأردن ، جريدة القبس الكويتية .

٢. الأشقر ، مصعب (٢٠١٥) ، ما هي خيارات الأردن في الحرب البرية في اليمن ، وكالة البوصلة.

٣. القاق ، عبد الله محمد (٢٠١٣) ، الكويت وهي تحتفل بعيدها الوطني الثاني والخمسين ، مقالات رم ، وكالات رم للأنباء.

٤. الدعيج ، حمد صالح (٢٠١٤) ، العلاقات الكويتية – الأردنية مبنية على قاعدة صلبة ، وكالة صراحة نيوز ، عمان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥. بدوي ، أحمد موسى (٢٠١٦) ، مفاوضات الكويت إلى أين تتجه في الأزمة اليمنية ، المركز العربي للبحوث والدراسات.
٦. المصري ، طاهر (٢٠١٣) ، موقف الأردن من الأزمة السورية ، وكالة سرايا الإخبارية .
٧. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (٢٠١٥) ، الدول المانحة تتعهد بتقديم المساعدة للسوريين ، مؤتمر الكويت الثاني ، الكويت.
٨. وكالة سرايا الإخبارية (٢٠١٥) مشاركة الأردن في عاصفة الحزم ، عمان ، وكالة سرايا.
٩. وكالة بترا للأنباء الأردنية (٢٠١٦) ، زيارة الوفد الكويتي إلى غرفة تجارة الأردن.

خامساً : المواقع الحكومية :

١. وزارة التخطيط والتعاون الدولي (٢٠١٧) إحصاءات ، وزارة التخطيط ، عمان.
٢. وزارة السياحة الأردنية (٢٠١٧) إحصاءات سياحية ، وزارة السياحة ، عمان .
٣. وزارة الصناعة والتجارة الأردنية(٢٠١٥) ، تقارير سنوية ، عمان ، وزارة الصناعة والتجارة.
٤. الصندوق الكويتي للتنمية (٢٠١٧) ، تقارير سنوية ، الكويت ، الصندوق .
٥. السفارة الأردنية في دولة الكويت (٢٠١٧) ، تقارير سنوية ، الكويت .

خامساً : المراجع باللغة الانجليزية :

1. . Kenneth , G. Boulding Conflict and Defense , A General Theory N.Y. Harper Tourch Books , 1967.
2. . Morton A.Kaplan , System and Process in international politics N.Y .John Wiley and sons 1962.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com